



الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS AUTHORITY



United Arab Emirates

إصدار إحصائي

المرسوم بقانون رقم (6) لسنة 2015

أنشأ بموجب أحكام هذا المرسوم بقانون هيئة عامة اتحادية تسمى (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء) تحل الهيئة محل المركز الوطني للإحصاء المنشأ بموجب القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2009 ومجلس الإمارات للتنافسية المنشأ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (309/13) لسنة 2009

هيئة اتحادية | Federal Authority



United Arab Emirates

دولة الإمارات العربية المتحدة
المركز الوطني للإحصاء
UNITED ARAB EMIRATES
NATIONAL BUREAU OF STATISTICS

التقرير الإحصائي السنوي

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والبيئية 2013

يونيو 2014



UNITED ARAB EMIRATES دولة الإمارات العربية المتحدة
NATIONAL BUREAU OF STATISTICS المركز الوطني للإحصاء

التقرير الإحصائي السنوي

المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والبيئية 2013

يونيو 2014

تم إعداد وطباعة هذا التقرير
حسب دليل نشر البيانات الإحصائية وميثاق الممارسات الفضلى
لإعداد الإحصاءات الرسمية في دولة الإمارات العربية المتحدة

© شعبان 1435 هـ، يونيو، 2014

جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي:

المركز الوطني للإحصاء، 2014م. التقرير الإحصائي السنوي: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والبيئية 2013.

جميع المراسلات توجه إلى:

المركز الوطني للإحصاء / إدارة النشر الإحصائي / قسم المعلومات ونشر البيانات
ص.ب. 93000، مدينة أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة.

هاتف: +971 2 5592000

فاكس: +971 2 5592999

البريد الإلكتروني: info@nbs.gov.ae

الموقع الإلكتروني: <http://www.uaestatistics.gov.ae>

الرؤية

بناء نظام إحصائي وطني حديث وفعال



الرسالة

توفير بيانات ومعلومات إحصائية حديثة ذات جودة عالية،
تساهم في صنع القرارات ورسم السياسات وتقييم الأداء



القيم

الموضوعية

الأمانة

الدقة

الإبداع

العمل الجماعي

الصدق





قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
15	الملخص التنفيذي
17	الفصل الأول: الإحصاءات الاقتصادية
17	1.1 المتغيرات الاقتصادية
17	1.1.1 الناتج المحلي الإجمالي
26	2.1.1 إجمالي تكوين رأس المال الثابت
28	3.1.1 تعويضات المشتغلين
31	4.1.1 الإنتاج الإجمالي
33	2.1 الأرقام القياسية لأسعار المستهلك خلال عام 2013 (سنة الأساس 2007=100)
33	1.2.1 الأرقام القياسية لأسعار المستهلك
36	2.2.1 الأرقام القياسية لأسعار المستهلك على مستوى الإمارة
37	3.2.1 حركة الرقم القياسي لأسعار المستهلك حسب المجموعات الرئيسية على مستوى الدولة
39	3.1 أسعار النفط
41	4.1 الاستثمار الأجنبي
41	1.4.1 الاستثمار الأجنبي الكلي
42	2.4.1 الاستثمار الأجنبي المباشر
43	3.4.1 الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأنشطة الاقتصادية
43	4.4.1 الاستثمار الأجنبي المباشر حسب بلد المصدر
44	5.1 قطاع المصارف والوساطة المالية
44	1.5.1 عدد البنوك
45	2.5.1 عدد المشتغلين والرواتب والأجور (تعويضات المشتغلين)
46	3.5.1 حجم الودائع وإجمالي الموجودات
47	6.1 البنوك الإسلامية
47	1.6.1 الإنتاج وأعداد وتعويضات العاملين
48	7.1 مؤشرات سوق المال
48	1.7.1 ملخص عن أهم التطورات في حركة التداول خلال عام 2013
50	2.7.1 حركة التداول حسب القطاع

تابع/ قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
51	3.7.1 تداول الأجانب
52	8.1 أداء دولة الإمارات في قطاع تكنولوجيا المعلومات
52	1.8.1 مؤشر جاهزية الشبكة (NRI 2013-2012)
54	2.8.1 مؤشر التنافسية العالمية (GCI 2014/2013)
55	3.8.1 مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI 2013)
56	9.1 مؤشرات التجارة الخارجية 2012
56	1.9.1 التجارة الخارجية للدولة حسب التكتلات الاقتصادية خلال عام 2012
59	الفصل الثاني: الإحصاءات السكانية والاجتماعية
59	1.2 التقديرات السكانية 2011 – 2013
60	2.2 مؤشرات القوى العاملة وسوق العمل
60	3.2 مؤشرات الخدمات الصحية
61	4.2 إحصاءات المواليد والوفيات
62	5.2 مؤشرات الخدمات التعليمية
64	6.2 إحصاءات الزواج والطلاق
67	الفصل الثالث: الإحصاءات الزراعية والبيئية والطاقة
67	1.3 إحصاءات الزراعة
67	1.1.3 الإنتاج النباتي
68	2.1.3 الثروة الحيوانية
70	3.1.3 التجارة الخارجية للسلع الزراعية
71	2.3 إحصاءات البيئة
71	1.2.3 عناصر المناخ
75	2.2.3 إنتاج واستخدام المياه
77	3.2.3 إنتاج واستهلاك الكهرباء
78	4.2.3 النفايات
80	5.2.3 نوعية الهواء
81	6.2.3 المحميات الطبيعية

قائمة الجداول

19	الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية 2013-2007	جدول 1 :
22	الناتج المحلي الإجمالي موزعاً حسب نوع الإنفاق 2013-2007	جدول 2 :
24	الناتج المحلي الإجمالي بسعر سنة 2007 حسب الأنشطة الاقتصادية 2013-2007	جدول 3 :
26	الناتج المحلي الإجمالي موزعاً حسب نوع الإنفاق لسنة الأساس (2007) 2013-2007	جدول 4 :
28	إجمالي تكوين رأس المال الثابت 2013-2007	جدول 5 :
30	تعويضات المشتغلين (حجم الأجور) حسب القطاعات الاقتصادية 2013-2007	جدول 6 :
32	قيمة الإنتاج حسب القطاعات الاقتصادية 2013-2010	جدول 7 :
34	الأرقام القياسية السنوية لأسعار المستهلك في الدولة حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية 2013-2007	جدول 8 :
35	الأرقام القياسية الشهرية لأسعار المستهلك والمتوسط السنوي حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية في الدولة 2013	جدول 9 :
38	الأرقام القياسية السنوية لأسعار المستهلك ونسب التغير حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية 2013- 2012	جدول 10 :
49	تطور مؤشر سوق الإمارات للأوراق المالية 2013	جدول 11 :
51	حركة تداول الأجانب في كل من سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي 2013	جدول 12 :
58	الواردات والصادرات غير النفطية وإعادة التصدير للدولة 2012 - 2008	جدول 13 :
60	إحصاءات الخدمات الصحية 2012 - 2008	جدول 14 :
61	عدد المواليد حسب الجنس وفئة الجنسية 2012	جدول 15 :
61	عدد الوفيات حسب الجنس وفئة الجنسية 2012	جدول 16 :
62	المدارس والفصول والمعلمون حسب القطاع والجنس للعام الدراسي 2013/2012	جدول 17 :
63	توزيع الطلبة حسب المرحلة والجنس للعام الدراسي 2013/2012	جدول 18 :
63	توزيع الطلبة حسب المرحلة والقطاع للعام الدراسي 2013/2012	جدول 19 :
64	طلبة الجامعات الحكومية والخاصة حسب الجنسية والجنس للعام الدراسي 2013/2012	جدول 20 :
65	عقود الزواج المسجلة لدى المحاكم حسب جنسية الزوجين 2012 - 2006	جدول 21 :
66	حالات الطلاق المسجلة لدى المحاكم حسب جنسية الزوجين 2012 - 2006	جدول 22 :
67	مساحة وكمية وقيمة الإنتاج للمحاصيل الحقلية والخضروات وأشجار الفاكهة 2009 - 2012	جدول 23 :

تابع/ قائمة الجداول

69	كمية الإنتاج في المزارع التجارية حسب المنتج 2012	جدول 24 :
69	كمية وقيمة الأسماك التي تم صيدها حسب النوع 2012-2008	جدول 25 :
70	كمية وقيمة الواردات والصادرات والمعاد تصديره من بعض السلع الزراعية 2011	جدول 26 :
72	متوسط درجات الحرارة المثوية العظمى والصغرى (م) حسب الشهر ومحطة الأرصاد 2013	جدول 27 :
73	متوسط درجات الرطوبة النسبية المثوية العظمى والصغرى (%) حسب الشهر ومحطة الأرصاد 2013	جدول 28 :
74	كمية الأمطار الهاطلة (بالمليمتر) وعدد الأيام الماطرة حسب الشهر ومحطة الأرصاد 2013	جدول 29 :

قائمة الأشكال البيانية

17	تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 2007 - 2013	شكل 1:
18	التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على القطاعات الرئيسية 2013	شكل 2:
20	مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 2012 - 2013	شكل 3:
21	الاتجاه العام لتطور النمو في الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي بدون النفط الخام 2007 - 2013	شكل 4:
21	نسب النمو المتحققة حسب الأنشطة الاقتصادية 2013	شكل 5:
23	تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي بدون النفط الخام بالأسعار الثابتة (سنة 2007) 2007-2013	شكل 6:
25	النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية بالأسعار الثابتة 2007-2013	شكل 7:
27	تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت 2007-2013	شكل 8:
27	التوزيع النسبي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الأنشطة الاقتصادية 2013	شكل 9:
29	تطور تعويضات المشتغلين 2007-2013	شكل 10:
29	تعويضات المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي 2013	شكل 11:
31	قيمة الإنتاج الإجمالي 2007-2013	شكل 12:
33	الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الدولة 2008-2013	شكل 13:
36	الأرقام القياسية على مستوى الإمارة 2013	شكل 14:
37	الأهمية النسبية لمجموعات الإنفاق الرئيسية داخل سلة المستهلك 2007	شكل 15:
39	متوسط أسعار النفط الخام 2006-2013	شكل 16:
39	متوسط أسعار النفط الشهرية 2013	شكل 17:
40	متوسط أسعار النفط حسب نوع الخام 2013	شكل 18:
41	الاستثمار الأجنبي الكلي 2010-2012	شكل 19:

تابع/ قائمة الأشكال البيانية

42	التوزيع النسبي للاستثمار الأجنبي الكلي 2011-2012	شكل 20:
42	الاستثمار الأجنبي المباشر 2007-2012	شكل 21:
43	الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العشرة الأولى 2011-2012	شكل 22:
44	التوزيع الجغرافي لفروع البنوك حسب الإمارة 2013	شكل 23:
45	عدد العاملين في قطاع البنوك 2009 - 2013	شكل 24:
46	تعويضات العاملين 2007 - 2013	شكل 25:
46	حجم الودائع في البنوك 2007 - 2013	شكل 26:
47	إجمالي الموجودات حسب البنوك المحلية والأجنبية 2007 - 2013	شكل 27:
48	تعويضات العاملين في البنوك الإسلامية والتجارية 2013	شكل 28:
50	نسبة التغير في المؤشر العام للقطاعات بين ديسمبر 2012 وديسمبر 2013	شكل 29:
51	مقارنة المؤشر العام للقطاعات بين ديسمبر 2012 وديسمبر 2013	شكل 30:
52	صافي استثمار الأجانب 2012-2013	شكل 31:
53	مؤشر جاهزية الشبكية لدولة الإمارات 2008-2013	شكل 32:
54	مؤشر التنافسية العالمية لدولة الإمارات 2005-2013	شكل 33:
55	مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2010-2012	شكل 34:
57	توزيع نسب إجمالي قيمة التجارة الخارجية الخاصة بالدولة حسب التكتلات الاقتصادية خلال عام 2012	شكل 35:
58	حجم التبادل التجاري الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة 2008-2012	شكل 36:
65	عقود الزواج المسجلة لدى المحاكم 2006-2012	شكل 37:

تابع/ قائمة الأشكال البيانية

68	أعداد الضأن والماعز والأبقار والجمال 2008 - 2012	شكل 38:
76	كمية المياه المستخدمة 2007 - 2012	شكل 39:
77	كمية المياه العادمة المعالجة 2011 - 2012	شكل 40:
78	إجمالي استهلاك الكهرباء 2007 - 2012	شكل 41:
78	التوزيع النسبي للنفايات المجمعة في الدولة حسب الإمارة 2012	شكل 42:
79	التوزيع النسبي للنفايات المجمعة في الدولة حسب النوع 2012	شكل 43:
79	التوزيع النسبي لكمية النفايات المجمعة غير الخطرة في الدولة حسب أسلوب التخلص 2012	شكل 44:
80	التوزيع النسبي لمكافئ ثاني أكسيد الكربون لانبعاثات الغازات الدفيئة حسب المصدر 2012	شكل 45:
81	توزيع مساحات المحميات الطبيعية في الدولة حسب الإمارة 2012	شكل 46:



الملخص التنفيذي

1. بلغت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 بالأسعار الجارية 1,477,594 مليون درهم (ترليون وأربعمائة وسبعة وسبعون مليار وخمسمائة وأربعة وتسعون مليون درهم)، مرتفعاً بحوالي 110,271 مليون درهم (مائة وعشرة مليارات ومائتان وواحد وسبعون مليون درهم) عن عام 2012، لتصل نسبة النمو إلى 8.1 %، كما استمر الاتجاه العام لتقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بالارتفاع بإيجابية حيث بلغ 1,087,246 مليون درهم (ترليون وسبعة وثمانون مليار ومئتين وستة وأربعون مليون درهم) في عام 2013، مقارنةً بـ 1,033,504 مليون درهم (ترليون وثلاثة وثلاثون مليار وخمسمائة وأربعة ملايين) في عام 2012، بنسبة نمو بلغت 5.2 %.

2. ارتفع إجمالي تكوين رأس المال الثابت بنسبة 8.4 % في نهاية عام 2013، حيث وصل إجمالي تقديرات تكوين رأس المال الثابت إلى 324,600 مليون درهم (ثلاثمائة وأربعة وعشرون مليار وستمائة مليون درهم)، كما بلغ إجمالي تعويضات العاملين حوالي 376,742 مليون درهم (ثلاثمائة وستة وسبعون مليار وسبعمائة واثنان وأربعون مليون درهم)، مقارنةً بـ 345,326 مليون درهم (ثلاثمائة وخمسة وأربعون مليار وثلاثمائة وستة وعشرون مليون درهم) في عام 2012، أما قيمة الإنتاج الإجمالي فقد بلغت 2,482,576 مليون درهم (ترليون وأربعمائة واثنان وثمانون مليار وخمسمائة وستة وسبعون مليون درهم) في عام 2013، محققة ارتفاعاً بنسبة نمو بلغت 8.1 %.

3. بلغ حجم الاستثمار الأجنبي الكلي حوالي 613,168 مليون درهم (ستمائة وثلاثة عشرة مليار ومائة وثمانية وستون مليون درهم) في نهاية عام 2012، مرتفعاً بحوالي 4 % عن العام السابق، وقد شكلت الاستثمارات الأجنبية الأخرى ما يقارب 47 % من الإجمالي، أما الاستثمار الأجنبي المباشر فقد شكل حوالي 44 % من إجمالي الاستثمار الأجنبي.

4. بلغ معدل الرقم القياسي لأسعار المستهلك على مستوى الدولة للعام 2013 ما مقداره 118.07، مقارنةً بـ 116.78 خلال عام 2012، وعليه يكون معدل التضخم العام لأسعار المستهلك 1.10 %، وهو أعلى مما كان عليه في عام 2012، كما أن المتوسط السنوي لحركة أسعار المستهلك خلال عام 2013، قد سجل ارتفاعاً بنسبة 1.10 % على مستوى الدولة مقارنةً بالمتوسط السنوي لعام 2012.

5. تمكنت دولة الإمارات من تحقيق قفزة نوعية في مؤشر تنمية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، فقد سجلت الدولة أعلى زيادة في العالم على سلم الترتيب، حيث تقدمت 12 مركزاً لتصل إلى المرتبة الـ 33 في مؤشر تنمية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعام 2012، بمؤشر قدره 6.41، وتبوأت بذلك المركز الثاني بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية في هذا المؤشر.

6. قُدِّر عدد السكان في منتصف عام 2010 باستخدام نموذج النمو الأسّي بين عامي 2008 و 2009، وبناءً عليه فقد بلغ تقدير جملة السكان 8,264,070 نسمة (ثمانية ملايين ومائتان وأربعة وستون ألف وسبعون نسمة) في منتصف عام 2010.

7. أظهرت البيانات الإحصائية أن المساحة المحصولية لعام 2012 بلغت 759.7 ألف دونم، أما الثروة الحيوانية فقد شهدت تسجيل زيادة في أعداد الضأن والجمال عام 2012 مقارنة بعام 2011، وانخفاضاً في أعداد الماعز والأبقار لنفس فترة المقارنة، في حين سجلت الثروة السمكية انخفاضاً في الإنتاج بلغ 3.2 % نهاية عام 2012 مقارنةً بمستواها نهاية عام 2011.

8. أظهرت البيانات أن المصدر الرئيسي للمياه في دولة الإمارات العربية المتحدة هو المياه المزالة ملوحتها، حيث بلغ الإنتاج الإجمالي من المياه في الدولة عام 2012 حوالي 179 مليون متر مكعب (مائة وتسعة وسبعون مليون متر مكعب).

الفصل الأول: الإحصاءات الاقتصادية

1.1 المتغيرات الاقتصادية :

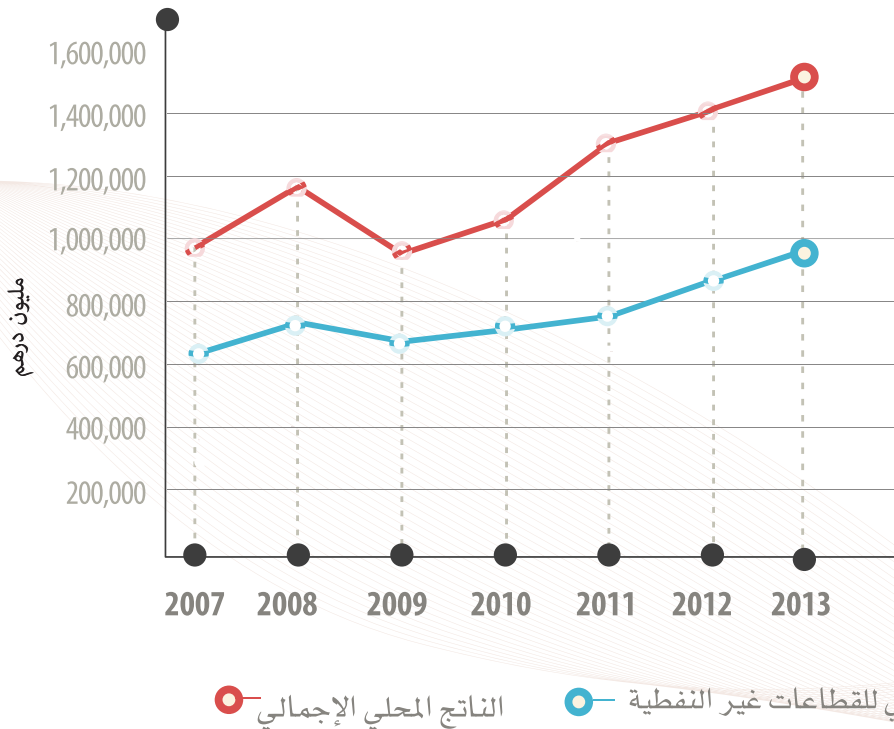
1.1.1 الناتج المحلي الإجمالي :

بلغت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 بالأسعار الجارية 1,477,594 مليون درهم (ترليون وأربعمائة وسبعة وسبعون مليار وخمسمائة وأربعة وتسعون مليون درهم) ، مرتفعاً بحوالي 110,271 مليون درهم (مائة وعشرة مليارات ومائتان وواحد وسبعون مليون درهم) عن عام 2012، لتصل نسبة النمو إلى 8.1 % مقارنةً بـ 7.2 % في سنة 2012.

وتشير البيانات إلى أن المؤشر حافظ على نفس الاتجاه الصاعد منذ عام 2009، كما بلغت تقديرات الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية 903,470 مليون درهم (تسعمائة وثلاثة مليارات وأربعمائة وسبعون مليون درهم) مرتفعاً بحوالي 9.1 %، مقارنةً بـ 828,157 مليون درهم (ثمانمائة وثمانية وعشرون مليار ومائة وسبعة وخمسون مليون درهم) في عام 2012.

شكل 1

تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 2007 - 2013 *

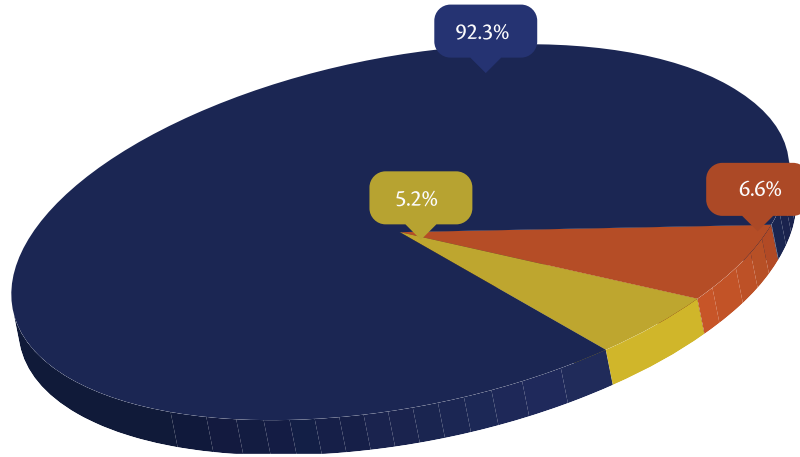


* بيانات 2013 وتقديرية 2013

ومن حيث التوزيع القيمي على القطاعات، فقد بلغ الناتج المحلي في قطاع المشروعات غير المالية 1,364,229 مليون درهم (ترليون وثلاثمائة وأربعة وستون مليار ومائتان وتسعة وعشرون مليون درهم)، مرتفعاً بحوالي 8 % عن عام 2012، ليشكل بذلك حوالي 92 % من الناتج المحلي الإجمالي.

شكل 2

التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على القطاعات
الرئيسية 2013*



قطاع المشروعات المالية قطاع الخدمات الحكومية قطاع المشروعات غير المالية

أما من حيث مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، فقد أظهرت البيانات أن الأنشطة المتعلقة باستخراج النفط الخام والغاز الطبيعي ساهمت بحوالي 39 %، كما ساهمت كل من أنشطة تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح ونشاط العقارات وخدمات الأعمال كل بحوالي 10 %، أما مساهمة أنشطة الإنشاءات وأنشطة الصناعات التحويلية، فقد بلغت 9 % تقريباً لكل منهما.

* بيانات تقديرية.

الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية 2013-2007 (مليون درهم)

1

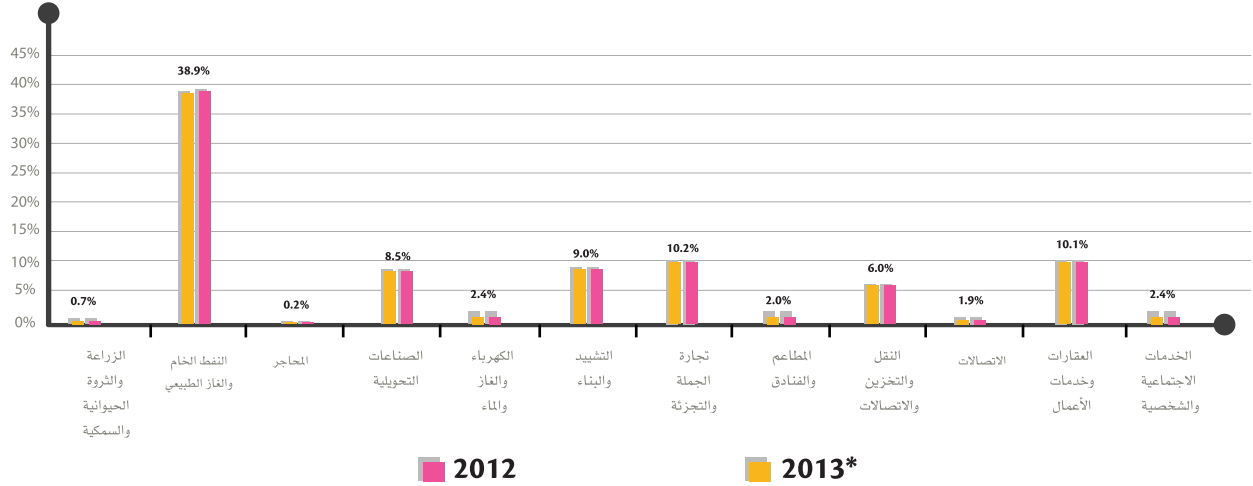
*2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	الأنشطة الاقتصادية
1,364,229	1,267,311	1,187,932	964,886	857,612	1,086,088	882,736	قطاع المشروعات غير المالية :
9,745	9,483	9,354	8,992	9,655	9,585	9,251	- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
577,139	541,874	505,767	334,047	254,252	429,105	321,845	- الصناعات الاستخراجية :
574,124	539,166	503,225	331,584	251,818	427,666	320,349	النفط الخام والغاز الطبيعي
3,015	2,708	2,542	2,463	2,434	1,439	1,496	المحاجر
126,017	120,004	109,795	94,546	85,623	99,641	85,490	- الصناعات التحويلية
35,862	33,688	29,734	25,706	24,093	21,197	17,396	- الكهرباء والغاز والماء
132,989	119,215	121,006	122,352	120,650	122,242	94,714	- التشييد والبناء
150,834	143,142	135,651	131,954	123,849	147,590	132,166	- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
29,829	27,123	24,904	21,566	19,587	21,356	17,939	- المطاعم والفنادق
116,708	107,123	100,764	89,517	88,518	88,815	76,088	- النقل والتخزين والاتصالات
87,970	79,315	73,856	63,212	61,685	65,587	56,887	النقل والتخزين والاتصالات الأخرى
28,738	27,808	26,908	26,305	26,833	23,227	19,201	الاتصالات
149,157	132,791	121,123	112,621	109,469	125,697	111,180	- العقارات وخدمات الأعمال
35,949	32,868	29,833	23,586	21,916	20,859	16,666	- الخدمات الاجتماعية والشخصية
97,978	87,353	78,862	74,017	73,297	74,310	67,872	قطاع المشروعات المالية
76,849	67,961	60,204	57,151	45,444	39,576	27,575	قطاع الخدمات الحكومية
5,617	5,451	5,104	4,651	4,266	4,158	3,582	- الخدمات المنزلية
67,078	60,753	56,076	50,189	49,467	45,551	34,567	ناقصاً : الخدمات المصرفية المحتسبة
1,477,594	1,367,323	1,276,025	1,050,516	931,153	1,158,581	947,197	المجموع
903,470	828,157	772,800	718,933	679,335	730,914	626,849	القطاعات غير النفطية

* بيانات تقديرية.

شكل 3

مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

*2013-2012

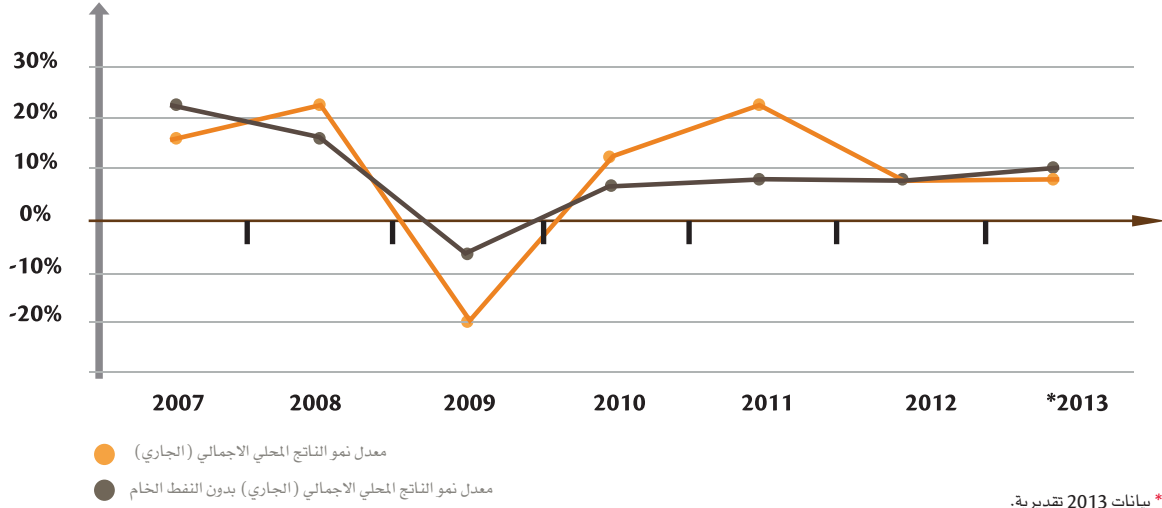


وأشارت بيانات المركز إلى أن نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2013 بلغت 8.1 %، مقارنةً بـ 7.2 في عام 2012، حيث تراوحت نسب النمو في القطاعات بين 2.8 % لتصل إلى 13.1 %، ففي قطاع الخدمات الحكومية بلغت نسبة النمو 13.1 %، كما بلغت 12.3 % في أنشطة العقارات وخدمات الأعمال، و 12.2 % في قطاع المشروعات المالية.

* بيانات 2013 تقديرية.

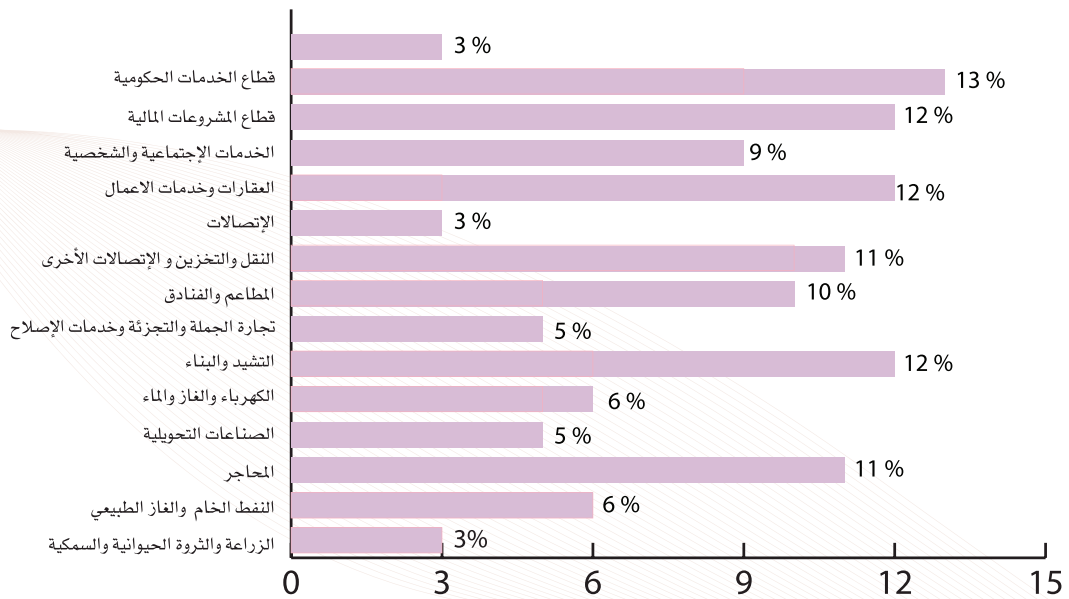
شكل 4

الاتجاه العام لتطور النمو في الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي
بدون النفط الخام 2007 - 2013 *



شكل 5

نسب النمو المتحققة حسب الأنشطة الاقتصادية 2013 *



* بيانات تقديرية.

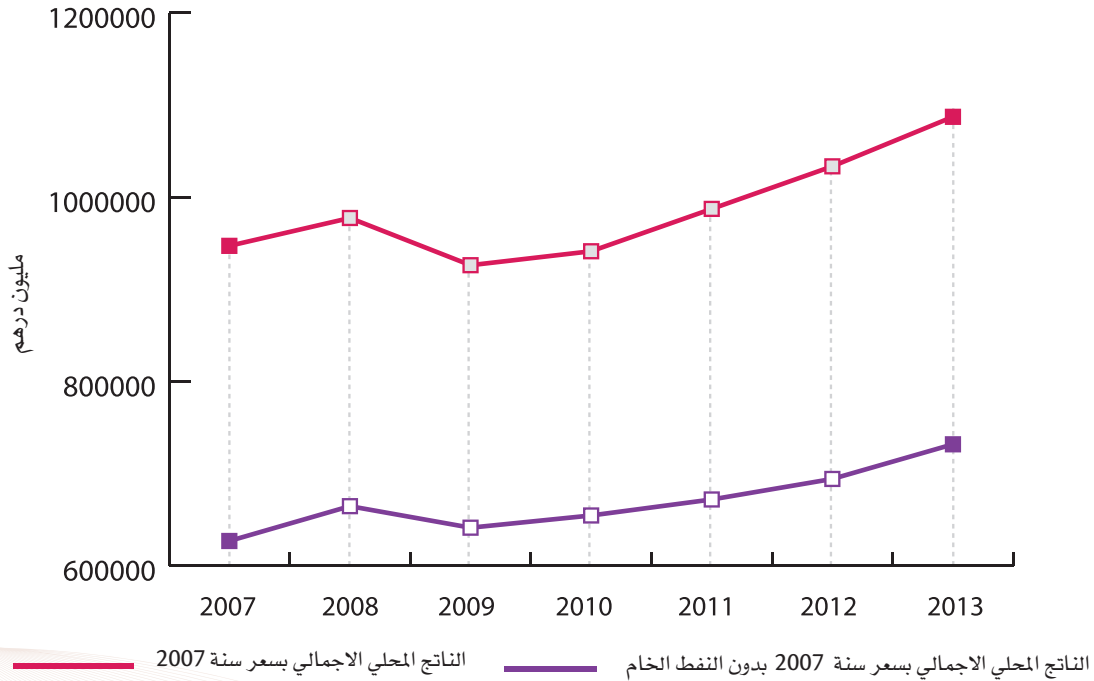
نوع الإنفاق	2007	2008	2009	2010	2011	2012	*2013
الإنفاق الاستهلاكي النهائي	640,987	777,279	595,277	707,462	758,662	751,585	837,029
- إنفاق حكومي	56,190	66,570	89,301	90,141	93,657	94,310	101,106
- إنفاق خاص (عائلي)	584,797	710,709	505,976	617,321	665,005	657,275	735,923
إجمالي تكوين رأس المال بالأسعار الجارية	223,283	259,220	269,224	262,571	274,258	299,369	324,600
- حكومي	21,197	24,072	57,276	39,230	42,238	34,423	38,782
- قطاع عام	42,992	61,001	63,281	66,481	68,808	75,521	81,886
- قطاع خاص	159,094	174,147	148,667	156,860	163,212	189,425	203,932
التغير في المخزون السلعي	7,435	15,235	12,228	12,123	12,201	8,231	9,719
الصادرات من السلع والخدمات	685,620	913,748	741,694	827,322	1,156,229	1,338,814	1,453,900
(ناقصاً: الواردات من السلع والخدمات)	610,128	806,901	687,271	758,962	925,325	1,030,676	1,147,654
* الضرائب غير المباشرة (صافي)	7,559	9,316	10,207	10,723	11,141	15,374	16,614
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	947,197	1,158,581	931,153	1,050,516	1,276,025	1,367,323	1,477,594
الناتج المحلي الإجمالي	939,638	1,149,265	920,946	1,039,793	1,264,884	1,351,949	1,460,980

* بيانات 2013 تقديرية.

أما بالنسبة للناتج المحلي بالأسعار الثابتة، ففي عام 2013 بلغ 1,087,246 مليون درهم، (تريليون وسبعة وثمانون مليار ومائتان وستة وأربعون مليون درهم) مقارنةً بـ 1,033,504 مليون درهم (تريليون وثلاثة وثلاثون مليار وخمسمائة وأربعة ملايين) في عام 2012، أما الاتجاه العام للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فقد استمر بالارتفاع بإيجابية، وذلك بسبب العديد من العوامل التي تؤثر في هذا المؤشر، والتي من أبرزها الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي تشهده الدولة، بالإضافة إلى استمرار أسعار النفط مرتفعة بشكل مستقر حول 108 دولار تقريبا للبرميل (مائة وثمانية دولارات للبرميل)، بالإضافة إلى النمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى، والتي تساهم وبشكل أساسي في دفع المؤشر للارتفاع.

شكل 6

تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي بدون النفط الخام
بالأسعار الثابتة (سنة 2007) 2007-2013*



وقد شكل الناتج في القطاعات غير النفطية حوالي 67.3 % من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، حيث بلغت قيمته 731,789 مليون درهم (سبع مائة وواحد وثلاثون مليار وسبع مائة وتسعة وثمانون مليون درهم)، أما من حيث التوزيع على القطاعات الرئيسية، فقد بلغت قيمة الناتج في قطاع المشروعات غير المالية 1,006,960 مليون درهم (تريليون وستة مليارات وتسعمائة وستون مليون درهم)، بنسبة مساهمة بلغت ما يقارب الـ 92.6 % من الإجمالي، مدعوماً بمساهمة أنشطة النفط الخام والغاز الطبيعي، والتي ساهمت بنسبة 32.9 % من الإجمالي، وبقية إجمالية وصلت إلى 355,457 مليون درهم (ثلاثمائة وخمسة وخمسون مليار وأربعمائة وسبعة وخمسون مليون درهم)، بالإضافة إلى نشاط تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح ونشاط العقارات وخدمات الأعمال، والتي ساهم كل منها بحوالي 12 % من الإجمالي.

* بيانات 2013 تقديرية.

الناتج المحلي الإجمالي بسعر سنة 2007 حسب الأنشطة الاقتصادية 2007-2013

3

(مليون درهم)

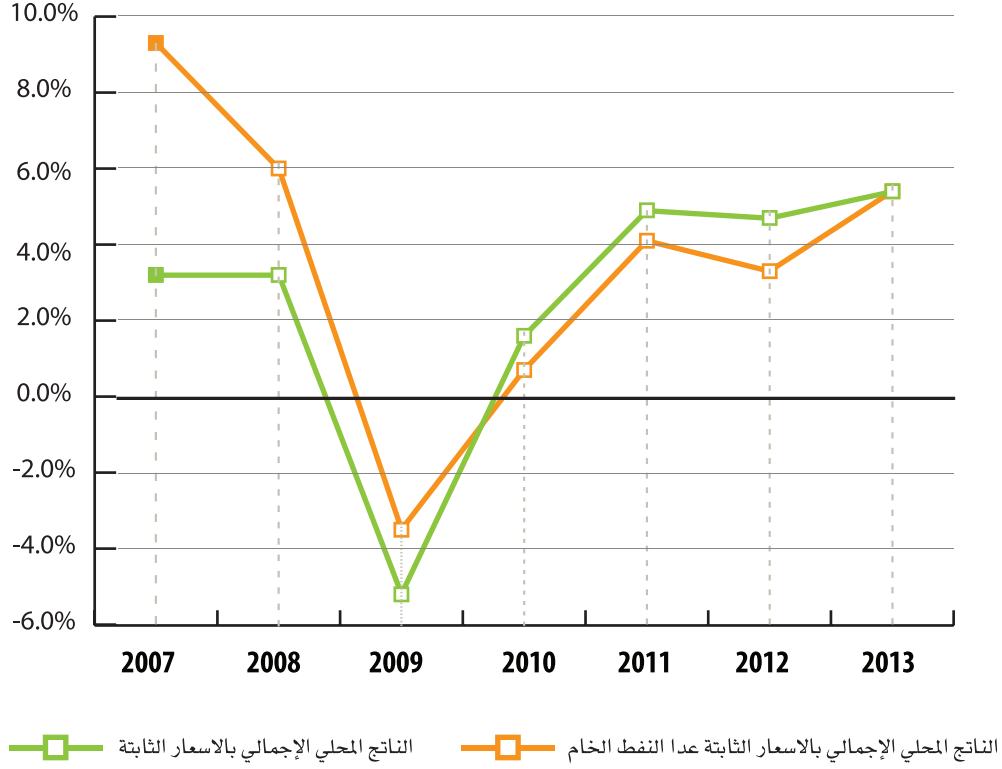
2013*	2012	2011	2010	2009	2008	2007	الأنشطة الاقتصادية
1,006,960	959,699	913,162	866,700	851,500	914,038	882,736	قطاع المشروعات غير المالية :
6,872	6,952	7,358	7,346	8,210	8,243	9,251	- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
357,918	341,504	318,397	298,845	287,798	314,420	321,845	- الصناعات الاستخراجية :
355,457	339,312	315,410	295,793	284,893	312,791	320,349	النفط الخام والغاز الطبيعي
2,461	2,193	2,987	3,052	2,904	1,629	1,496	المحاجر
96,678	94,865	90,218	83,154	81,021	94,268	85,490	- الصناعات التحويلية
32,146	30,487	26,458	23,663	22,966	20,202	17,396	- الكهرباء والغاز والماء
100,218	96,530	103,513	105,426	106,213	104,443	94,714	- التشييد والبناء
126,417	123,398	122,539	122,747	120,570	135,703	132,166	- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
21,064	19,769	18,895	17,487	17,516	18,300	17,939	- المطاعم والفنادق
104,042	96,944	91,354	88,256	87,605	85,033	76,088	- النقل والتخزين والاتصالات
75,025	68,626	63,190	61,672	61,285	62,027	56,887	النقل والتخزين والاتصالات الأخرى
29,017	28,318	28,164	26,584	26,320	23,006	19,201	الاتصالات
133,698	122,955	109,713	98,790	99,033	114,042	111,180	- العقارات وخدمات الأعمال
27,907	26,294	24,717	20,984	20,569	19,384	16,666	- الخدمات الاجتماعية والشخصية
74,730	68,687	66,438	64,700	69,148	68,686	67,872	قطاع المشروعات المالية
64,409	58,587	51,628	49,697	44,080	33,217	27,575	قطاع الخدمات الحكومية
4,150	4,117	4,038	4,106	3,868	3,983	3,582	- الخدمات المنزلية
63,003	57,586	47,947	43,871	42,412	42,494	34,567	ناقصاً: الخدمات المصرفية المحتسبة
1,087,246	1,033,504	987,318	941,331	926,184	977,430	947,197	المجموع
731,789	694,192	671,908	645,539	641,291	664,639	626,849	القطاعات غير النفطية

وأظهرت بيانات المركز ارتفاع نسبة النمو للناتج بالأسعار الثابتة من 4.7 % في عام 2012، لتصل إلى 5.2 % في عام 2013، أما النمو في القطاعات غير النفطية فقد ارتفع من 3.3 % في عام 2012، ليصل إلى 5.4 % في عام 2013.

* بيانات تقديرية.

شكل 7

النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية بالأسعار الثابتة 2007-2013*



* بيانات 2013 تقديرية.

الناتج المحلي الإجمالي موزعاً حسب نوع الإنفاق لسنة الأساس (2007) 2013-2007

4

(مليون درهم)

نوع الإنفاق	2007	2008	2009	2010	2011	2012	*2013
الإنفاق الاستهلاكي النهائي	640,987	706,635	557,683	606,779	615,398	630,552	698,054
- إنفاق حكومي	56,190	59,305	86,620	78,383	80,316	81,302	84,739
- إنفاق خاص (عائلي)	584,797	647,330	471,063	528,396	535,081	549,250	613,315
إجمالي تكوين رأس المال بالأسعار الثابتة	223,283	224,106	244,399	221,011	225,002	251,579	270,070
- حكومي	21,197	21,989	51,995	33,021	34,652	28,928	32,267
- قطاع عام	42,992	55,723	57,446	55,958	56,450	63,465	68,130
- قطاع خاص	159,094	146,394	134,959	132,032	133,900	159,186	169,673
التغير في المخزون السلعي	7,435	13,985	11,100	10,204	10,010	6,917	8,086
الصادرات من السلع والخدمات	685,620	773,389	737,736	741,335	894,626	1,011,955	1,069,811
(ناقصاً: الواردات من السلع والخدمات)	610,128	740,684	624,735	637,998	757,718	867,499	958,775
* الضرائب غير المباشرة (صافي)	7,559	8,551	8,953	9,324	9,603	13,165	14,071
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	947,197	977,430	926,184	941,331	987,318	1,033,504	1,087,246
الناتج المحلي الإجمالي بسعر الأساس	939,638	968,878	917,231	932,007	977,714	1,020,339	1,073,174

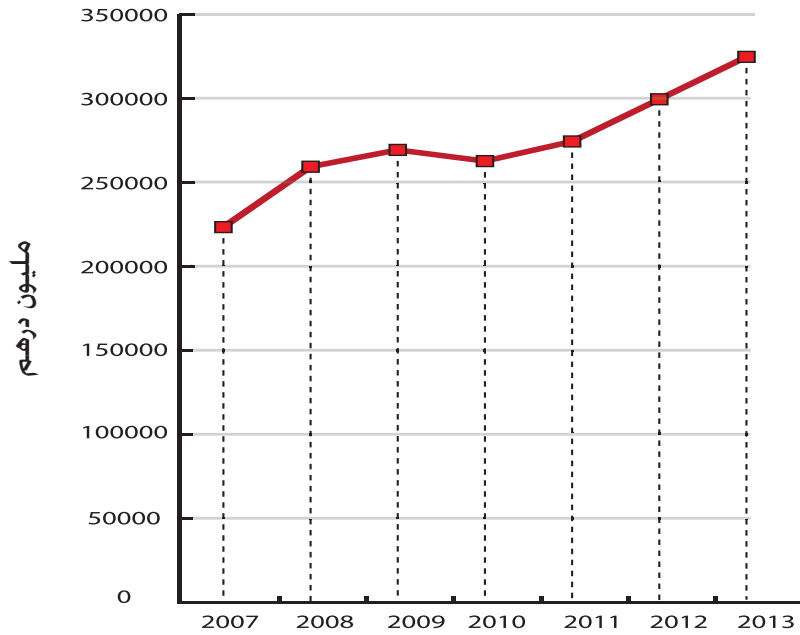
2.1.1 إجمالي تكوين رأس المال الثابت؛

أظهرت بيانات المركز الوطني للإحصاء ارتفاع إجمالي تكوين رأس المال الثابت بنسبة 8.4 % في نهاية عام 2013، فقد وصل إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى 324,600 مليون درهم (ثلاثمائة وأربعة وعشرون مليار وستمائة مليون درهم)، مقارنة بـ 299,369 مليون درهم (مائتان وتسعة وتسعون مليار وثلاثمائة وتسعة وستون مليون درهم) في عام 2012.

* بيانات تقديرية.

شكل 8

تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت 2013-2007*

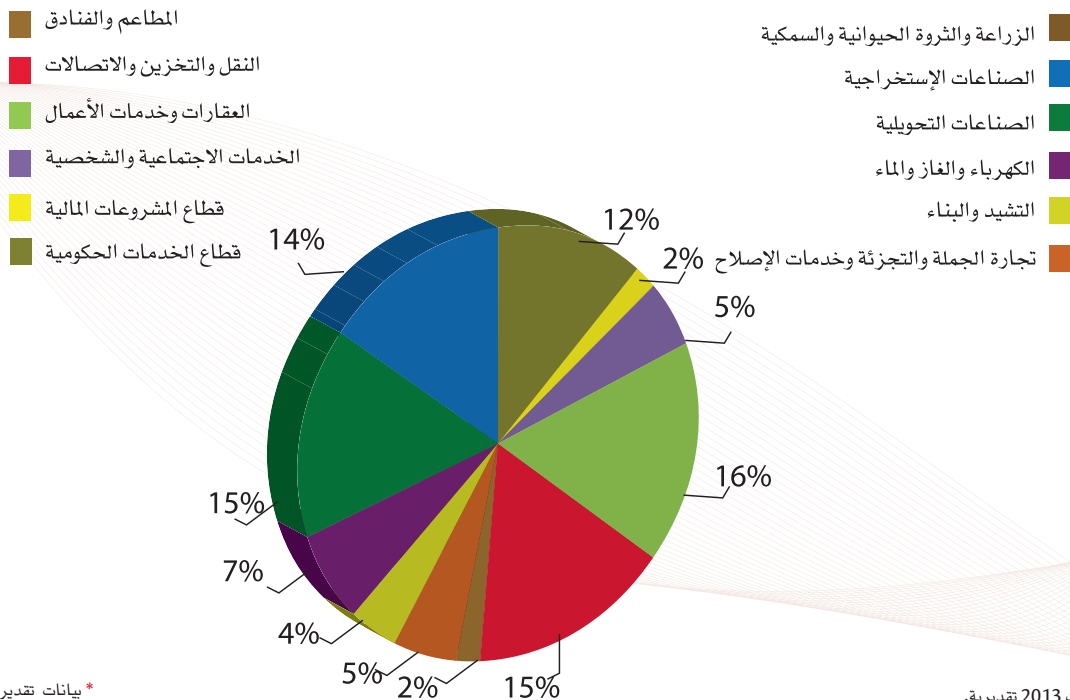


وقد ساهمت أنشطة العقارات وخدمات الأعمال بنسبة 16.5 % من إجمالي التكوين، كما ساهم كل من نشاط الصناعة التحويلية وأنشطة النقل والتخزين والاتصالات بنسبة 15 % تقريباً لكل منهما.

شكل 9

التوزيع النسبي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الأنشطة الاقتصادية

*2013



* بيانات تقديرية.

* بيانات 2013 تقديرية.

إجمالي تكوين رأس المال الثابت 2007-2013

5

(مليون درهم)

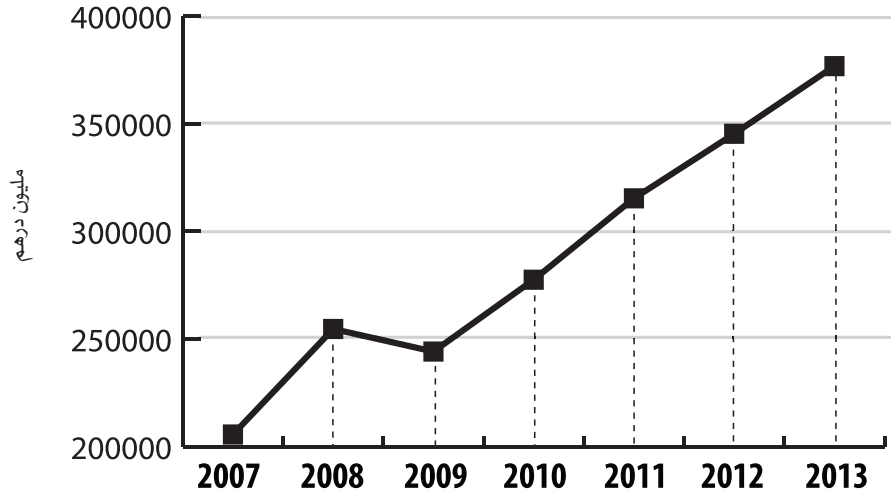
2013*	2012	2011	2010	2009	2008	2007	القطاعات
897	874	835	771	918	913	843	- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
46,823	44,082	30,480	38,047	38,078	22,892	11,706	- الصناعات الاستخراجية :
48,461	45,940	42,010	40,336	35,695	32,201	22,415	- الصناعات التحويلية
24,107	22,649	22,575	22,736	28,272	33,509	18,070	- الكهرباء والغاز والماء
13,538	12,325	11,522	13,718	11,438	17,223	13,812	- التشييد والبناء
16,806	16,130	14,695	12,340	10,396	14,177	23,228	- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
6,522	6,004	5,390	4,097	4,661	4,300	7,972	- المطاعم والفنادق
49,647	45,986	41,328	32,068	29,754	32,374	24,368	- النقل والتخزين والاتصالات
53,495	47,751	43,063	43,190	41,911	48,055	64,693	- العقارات وخدمات الأعمال
17,657	16,217	14,823	8,567	5,814	8,097	6,981	- الخدمات الاجتماعية والشخصية
7,865	6,988	5,298	7,472	5,011	3,525	5,596	قطاع المشروعات المالية
38,782	34,423	42,238	39,230	57,276	41,953	23,599	قطاع الخدمات الحكومية
324,600	299,369	274,258	262,571	269,224	259,220	223,283	المجموع

3.1.1 تعويضات المشتغلين :

بلغت إجمالي تعويضات العاملين حوالي 376,742 مليون درهم (ثلاثمائة وستة وسبعون مليار وسبعمائة واثان وأربعون مليون درهم) في 2013، مقارنةً بـ 345,326 مليون درهم (ثلاثمائة وخمسة وأربعون مليار وثلاثمائة وستة وعشرون مليون درهم) في عام 2012، مرتفعةً بذلك بنسبة نمو بلغت 9.1%، ومما تجدر الإشارة إليه أن أعلى نمو كان في قطاع الخدمات الحكومية، حيث حقق نمو بنسبة قاربت الـ 12.9%، تلاها بعد ذلك قطاع المشروعات المالية بنسبة 12%، أما باقي الأنشطة فقد تراوحت نسب نمو تعويضات العاملين فيها ما بين 3% و 11.6%.

شكل 10

تطور تعويضات المشتغلين 2007-2013*

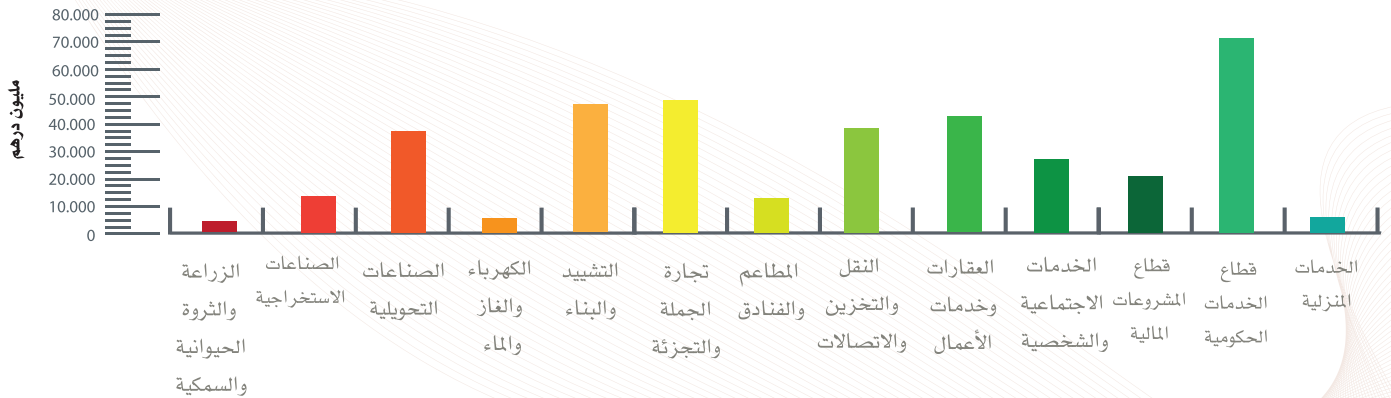


* بيانات تقديرية.

ومن حيث مساهمة الأنشطة في إجمالي التعويضات، فقد ساهم قطاع الخدمات الحكومية بحوالي 19.1 % من إجمالي التعويضات، أما قطاع المشروعات غير المالية فقد ساهم بما يقارب الـ 73.8 % من إجمالي التعويضات، كان معظمها من أنشطة الإنشاءات وأنشطة تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح، بالإضافة إلى أنشطة العقارات وخدمات الأعمال.

شكل 11

تعويضات المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي 2013*



* بيانات 2013 تقديرية.

تعويضات المشتغلين (حجم الأجور) حسب القطاعات الاقتصادية 2013-2007

6

(مليون درهم)

2013*	2012	2011	2010	2009	2008	2007	القطاعات
278,191	257,411	235,960	202,157	182,422	198,970	163,718	قطاع المشروعات غير المالية :
3,928	3,812	3,743	2,961	2,976	2,946	2,870	- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
13,525	12,700	10,495	9,225	8,902	8,129	5,660	- الصناعات الاستخراجية :
37,495	35,760	32,622	26,966	26,142	25,411	21,180	- الصناعات التحويلية
5,261	4,982	4,216	4,069	3,700	2,987	2,794	- الكهرباء والغاز والماء
47,386	42,732	44,707	39,369	32,654	38,591	31,782	- التشييد والبناء
49,126	46,698	43,686	37,902	34,173	42,866	37,901	- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
12,707	11,737	10,394	7,466	6,128	6,899	5,667	- المطاعم والفنادق
38,682	35,532	27,320	25,623	23,030	23,274	21,053	- النقل والتخزين والاتصالات
42,913	38,517	35,895	29,240	28,018	34,783	25,092	- العقارات وخدمات الأعمال
27,170	24,942	22,883	19,336	16,699	13,084	9,718	- الخدمات الاجتماعية والشخصية
20,860	18,623	18,042	17,253	15,324	14,397	11,308	قطاع المشروعات المالية
72,073	63,841	56,233	53,479	42,152	37,128	27,037	قطاع الخدمات الحكومية
5,617	5,451	5,104	4,651	4,266	4,158	3,582	- الخدمات المنزلية
376,742	345,326	315,339	277,539	244,165	254,653	205,645	المجموع

* بيانات تقديرية.

4.1.1 الإنتاج الإجمالي:

تشير البيانات إلى أن الاتجاه العام للإنتاج الإجمالي يسير باتجاه إيجابي، محققاً ارتفاعاً ملحوظاً لدى المقارنة بين السنوات، فقد بلغت قيمة الإنتاج الإجمالي 2,482,576 مليون درهم (تريليونان وأربعمئة واثنان وثمانون مليار وخمسمئة وستة وسبعون مليون درهم) في عام 2013، مرتفعاً بما يقارب الـ 185 مليار درهم، بنسبة نمو بلغت 8.1 %، وكانت الصناعات الاستخراجية هي المساهم الرئيسي في إجمالي الإنتاج، حيث بلغ إنتاجها 595,360 مليون درهم (خمسمئة وخمسة وتسعون مليار وثلاثمئة وستون مليون درهم)، بنسبة مساهمة بلغت 24 %، كما بلغت قيمة الإنتاج في الصناعات التحويلية 438,767 مليون درهم (أربعمئة وثمانية وثلاثون مليار وسبعمئة وسبعة وستون مليون درهم)، بنسبة مساهمة بلغت 17.7 %.

شكل 12

قيمة الإنتاج الإجمالي 2007-2013*



* بيانات 2013 تقديرية.

7 قيمة الإنتاج حسب القطاعات الاقتصادية 2013-2010

(مليون درهم)

*2013	2012	2011	2010	القطاعات الاقتصادية
2,220,863	2,064,498	1,963,379	1,569,790	قطاع المشروعات غير المالية :
14,936	14,546	14,306	13,833	- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
595,360	558,976	521,922	347,368	- الصناعات الاستخراجية :
438,767	417,327	392,568	3007,05	- الصناعات التحويلية
63,141	59,494	52,055	454,49	- الكهرباء والغاز والماء
299,168	269,375	282,185	268,949	- التشييد والبناء
208,218	198,308	191,617	175,937	- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
58,773	54,260	49,247	35,691	- المطاعم والفنادق
279,096	255,595	244,580	166,962	- النقل والتخزين والاتصالات
205,938	184,086	167,892	177,420	- العقارات وخدمات الأعمال
57,465	52,530	47,008	37,476	- الخدمات الاجتماعية والشخصية
118,762	105,972	96,032	90,369	قطاع المشروعات المالية
137,334	121,691	116,528	97,050	قطاع الخدمات الحكومية
5,617	5,451	5,104	4,651	- الخدمات المنزلية
2,482,576	2,297,612	2,181,043	1,761,860	المجموع

* بيانات تقديرية.

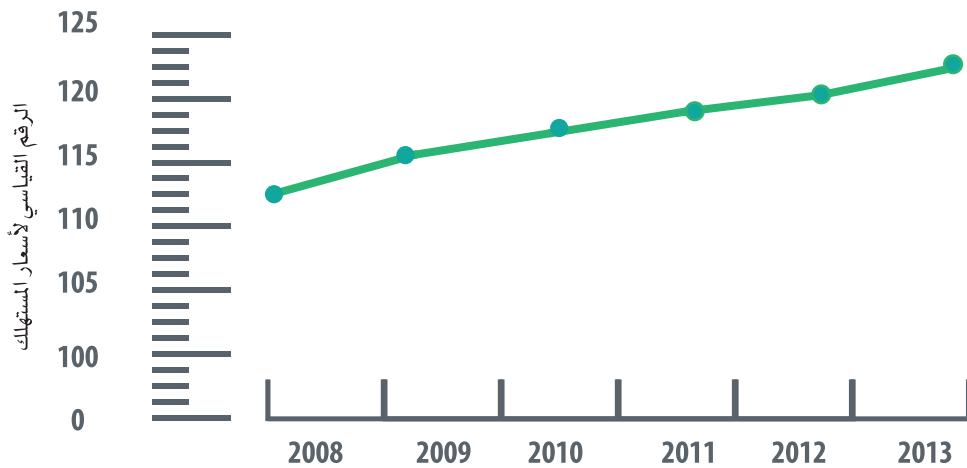
2.1 الأرقام القياسية لأسعار المستهلك خلال عام 2013 (سنة الأساس 2007=100):

1.2.1 الأرقام القياسية لأسعار المستهلك:

يتضح من خلال البيانات المتوفرة عن حركة أسعار المستهلك خلال عام 2013، أن المتوسط السنوي لهذا العام، قد سجل ارتفاعاً بنسبة 1.10 % على مستوى الدولة، مقارنةً بالمتوسط السنوي لعام 2012، وهي نسبة أعلى من الارتفاع الحاصل خلال عام 2012 عن عام 2011، والسبب الرئيسي لارتفاع الأسعار خلال عام 2013، يعود لارتفاع أسعار مجموعات كل من التعليم، والترويج والثقافة، والأغذية والمشروبات غير الكحولية، والتجهيزات والمعدات المنزلية، والنقل، والصحة، والمشروبات الكحولية والتبغ، والمطاعم والفنادق، والملابس والأحذية.

شكل 13

الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الدولة 2013-2008



كما تركز الارتفاع على السلع الأساسية، التي تمس حياة المستهلك اليومية، حيث كان هناك ارتفاع في أسعار الأغذية بشكل عام، وتحديدًا أسعار الخضار والفواكه، وكذلك أسعار اللحوم والبيض، والأسماك، فهذه السلع كان لها تأثير على الرقم القياسي، نظراً لارتفاع وزنها في سلة المستهلك.

الأرقام القياسية السنوية لأسعار المستهلك في الدولة حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية
(سنة الأساس 2007=100)

2013-2007

8

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	مجموعات الإنفاق الرئيسية
118.07	116.78	116.01	115.00	114.00	112.25	100.00	الرقم القياسي العام
140.07	136.39	129.60	122.42	117.20	116.27	100.00	الأغذية والمشروبات غير الكحولية
144.27	126.27	118.73	116.23	114.78	103.72	100.00	المشروبات الكحولية والتبغ
109.22	108.95	106.38	108.40	114.06	119.77	100.00	الملابس والأحذية
108.23	107.95	110.80	113.56	113.90	113.43	100.00	السكن والمياه والكهرباء والغاز
126.91	125.74	123.14	118.86	113.56	106.97	100.00	التجهيزات والمعدات المنزلية
107.32	106.90	105.75	105.26	106.18	107.77	100.00	خدمات الصحة
120.20	119.01	118.82	114.54	110.79	105.74	100.00	خدمات النقل
98.15	98.17	98.16	98.12	104.15	100.96	100.00	الاتصالات
115.58	114.59	114.33	109.33	104.40	105.24	100.00	الترويح والثقافة
147.12	139.61	133.60	128.89	119.25	108.55	100.00	التعليم
139.94	137.28	131.82	130.84	129.70	123.68	100.00	المطاعم والفنادق
123.60	123.87	121.88	117.31	115.68	112.06	100.00	سلع وخدمات متنوعة

الأرقام القياسية الشهرية لأسعار المستهلك والمتوسط السنوي، حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية في الدولة 2013
(سنة الأساس 2007=100)

9

مجموعات الإنفاق الرئيسية	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المتوسط
الرقم القياسي العام	117.41	117.24	117.38	117.36	117.67	117.98	117.93	118.34	118.88	118.77	118.89	118.96	118.07
الأغذية والمشروبات غير الكحولية	138.24	137.16	137.50	137.29	138.80	140.46	140.01	142.25	142.98	141.95	142.16	141.97	140.07
المشروبات الكحولية والتبغ	143.23	143.59	143.59	143.80	143.80	144.66	144.66	144.66	144.76	144.84	144.89	144.27	144.27
الملابس والأحذية	108.57	108.39	108.73	108.99	109.15	109.23	109.37	109.58	109.72	109.78	109.67	109.49	109.22
السكن والمياه والكهرباء والغاز	107.69	107.70	107.86	107.85	107.94	108.19	108.27	108.29	108.61	108.69	108.70	108.98	108.23
التجهيزات والمعدات المنزلية	126.08	126.30	126.38	126.31	126.53	127.00	126.85	126.76	126.87	127.07	128.37	128.34	126.91
خدمات الصحة	107.37	107.54	107.54	107.48	107.48	107.55	107.30	107.33	107.37	107.12	106.68	107.05	107.32
خدمات النقل	119.82	119.76	119.88	119.91	120.01	120.00	120.04	120.54	120.65	120.71	120.54	120.57	120.20
الاتصالات	98.20	98.20	98.20	98.20	98.18	98.13	98.12	98.13	98.12	98.12	98.11	98.11	98.15
الترويج والثقافة	115.44	115.44	115.43	115.46	115.46	115.53	115.54	115.57	115.83	115.83	115.76	115.71	115.58
التعليم	145.00	145.00	145.00	145.00	145.00	145.00	145.00	145.00	151.36	151.36	151.36	151.36	147.12
المطاعم والفنادق	139.57	139.59	139.60	139.69	139.68	139.90	139.88	139.90	139.92	139.92	140.83	140.84	139.94
سلع وخدمات متنوعة	124.38	124.02	123.77	123.55	124.16	123.07	122.83	123.14	123.58	123.29	123.80	123.65	123.60

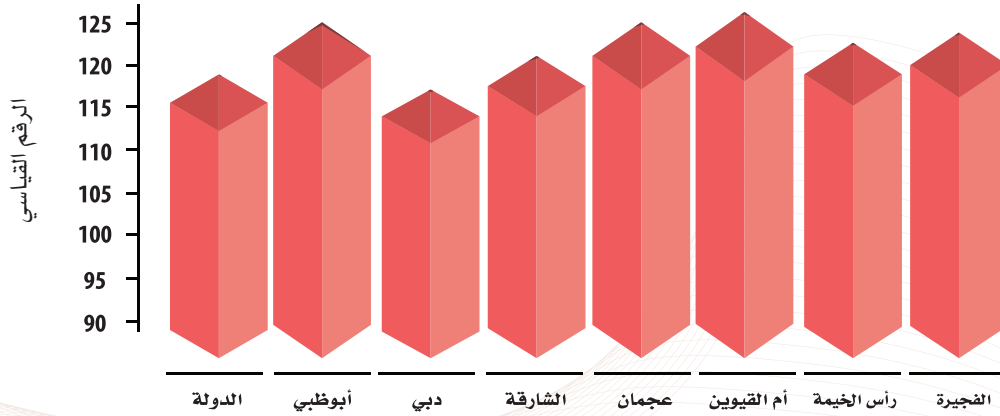
2.2.1 الأرقام القياسية لأسعار المستهلك على مستوى الإمارة:

سجلت الأسعار في أم القيوين ارتفاعاً في عام 2013 بنسبة 1.70 %، مقارنةً مع عام 2012، بسبب ارتفاع أسعار مجموعات كل من الأغذية والمشروبات غير الكحولية، والتعليم، والمشروبات الكحولية والتبغ، والملابس والأحذية، وسجلت الأسعار في عجمان ارتفاعاً مقداره 1.62 %، نتج بصورة رئيسية عن ارتفاع أسعار مجموعات كل من الأغذية والمشروبات غير الكحولية، والتعليم، والمشروبات الكحولية والتبغ، والملابس والأحذية، أما الأسعار في رأس الخيمة فقد سجلت ارتفاعاً مقداره 1.37 %، نتج بصورة رئيسية عن ارتفاع أسعار مجموعات كل من الأغذية والمشروبات غير الكحولية، والتعليم، والمشروبات الكحولية والتبغ، والملابس والأحذية، كما سجلت الأسعار في الفجيرة ارتفاعاً مقداره 1.02 %، نتج بصورة رئيسية عن ارتفاع أسعار مجموعات كل من الأغذية والمشروبات غير الكحولية، والتعليم، والمشروبات الكحولية والتبغ، وسجلت الأسعار في الشارقة ارتفاعاً مقداره 1.23 % خلال العام 2013 نتج بصورة رئيسية عن ارتفاع أسعار مجموعات كل من الأغذية والمشروبات غير الكحولية، والتعليم، والمشروبات الكحولية والتبغ، والملابس والأحذية.

هذا وقد سجلت الأسعار في أبوظبي ارتفاعاً بنسبة 1.27 % خلال عام 2013 مقارنةً مع عام 2012، أما دبي فقد شهدت ارتفاعاً بنسبة 1.31 %.

شكل 14

الأرقام القياسية على مستوى الإمارة 2013



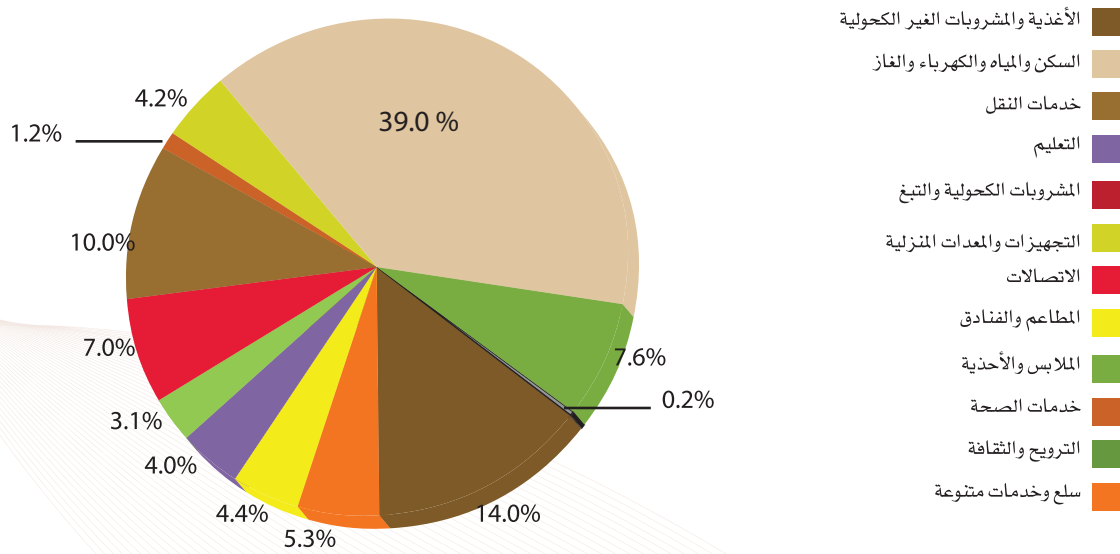
3.2.1 حركة الرقم القياسي لأسعار المستهلك حسب المجموعات الرئيسية على مستوى الدولة :

بلغ معدل الرقم القياسي لأسعار المستهلك على مستوى الدولة لعام 2013 ما مقداره 118.07 ، مقارنةً بـ 116.78 خلال عام 2012 ، وعليه يكون معدل التضخم العام لأسعار المستهلك 1.10 % وذلك لعام 2013 ، وهو أعلى مما كان عليه في عام 2012.

ويعود التضخم في أسعار المستهلك في عام 2013 مقارنةً بعام 2012 إلى الارتفاع في أسعار المشروبات الكحولية والتبغ بنسبة 14.25% ، والتعليم بنسبة 5.38% ، والأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 2.69% ، والمطاعم والفنادق بنسبة 1.94% ، وخدمات النقل بنسبة 1.00% ، والتجهيزات والمعدات المنزلية بنسبة 0.93% ، والترفيه والثقافة بنسبة 0.87% ، وخدمات الصحة بنسبة 0.39% ، والسكن بنسبة 0.26% ، والملابس والأحذية بمقدار 0.25% ، وفي المقابل انخفضت مجموعة السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 0.22% ، والاتصالات بنسبة 0.02%.

شكل 15

الأهمية النسبية لمجموعات الإنفاق الرئيسية داخل سلة المستهلك 2007



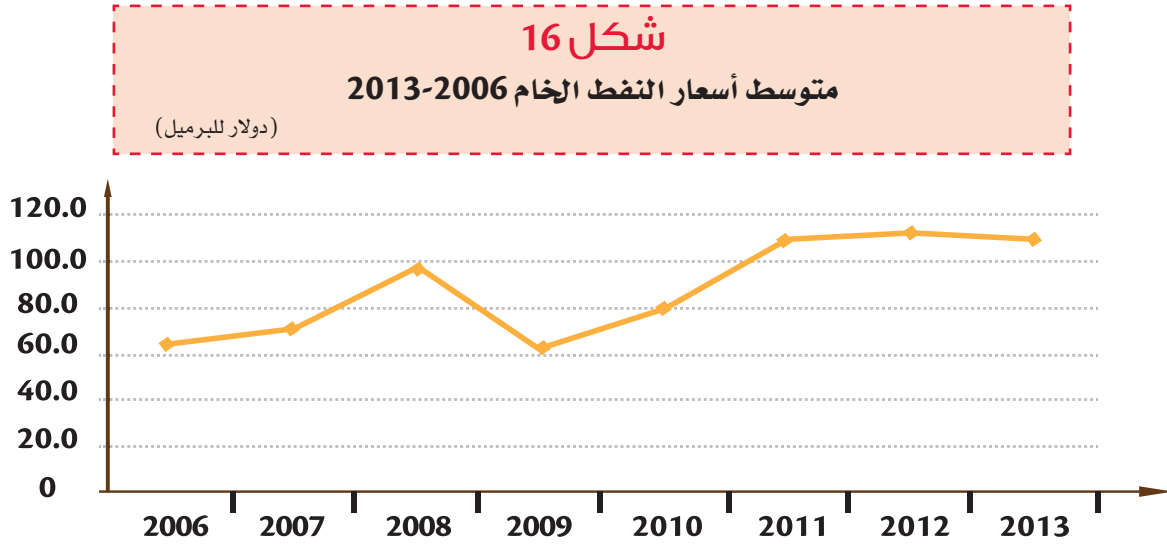
الأرقام القياسية السنوية لأسعار المستهلك ونسب التغير حسب مجموعات الإنفاق
الرئيسية 2013-2012
(سنة الأساس 2007=100)

10

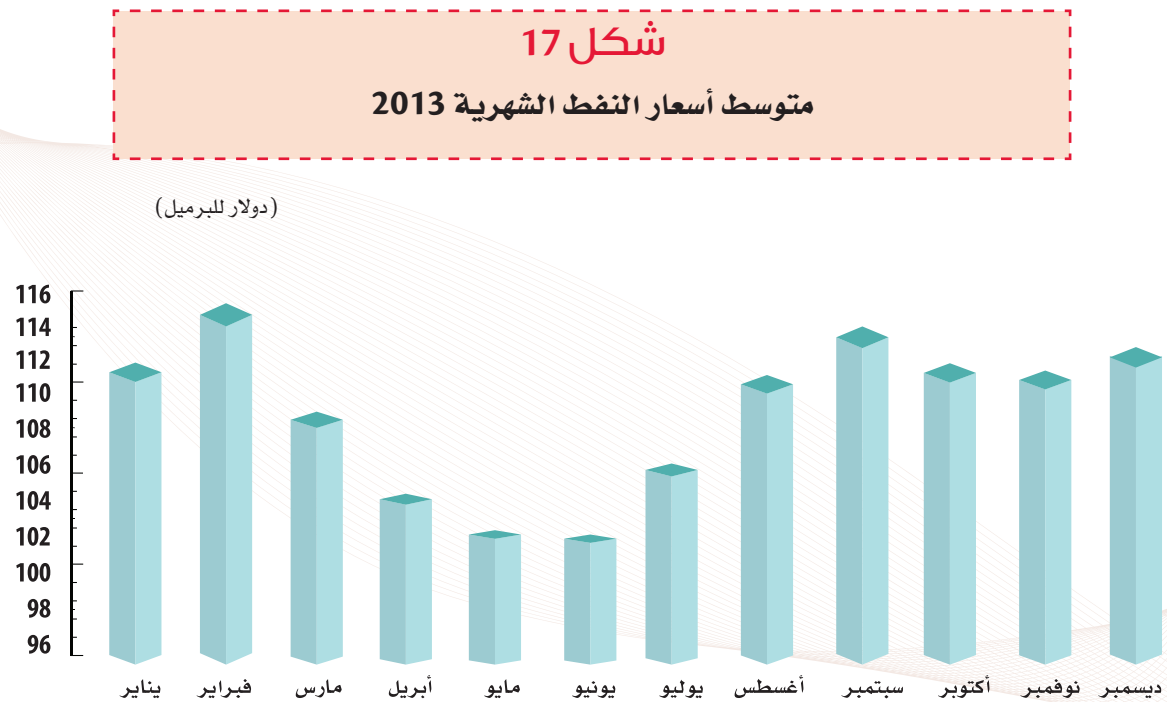
مجموعات الإنفاق الرئيسية	2012	2013	نسبة التغير %
الرقم القياسي العام	116.78	118.07	1.10
الأغذية والمشروبات غير الكحولية	136.39	140.07	2.69
المشروبات الكحولية والتبغ	126.27	144.27	14.25
الملابس والأحذية	108.95	109.22	0.25
السكن والمياه والكهرباء والغاز	107.95	108.23	0.26
التجهيزات والمعدات المنزلية	125.74	126.91	0.93
خدمات الصحة	106.90	107.32	0.39
خدمات النقل	119.01	120.20	1.00
الاتصالات	98.17	98.15	-0.02
الترويح والثقافة	114.59	115.58	0.87
التعليم	139.61	147.12	5.38
المطاعم والفنادق	137.28	139.94	1.94
سلع وخدمات متنوعة	123.87	123.60	-0.22

3.1 أسعار النفط :

بلغ متوسط أسعار النفط في عام 2013، حسب البيانات الصادرة عن شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) حوالي 109.2 دولار للبرميل (مائة وتسعة دولارات وعشرون سنتاً)، منخفضاً بنسبة لا تتجاوز 2 % عن المتوسط في عام 2012.



أما من حيث المتوسط الشهري للسعر خلال عام 2013، فقد كان أعلى متوسط للسعر في شهر فبراير، حيث وصل إلى 114.6 دولار للبرميل (مائة وأربعة عشر دولاراً وستون سنتاً للبرميل)، كما بلغت أدنى قيمة للمتوسط 102.3 دولار للبرميل (مائة واثنان دولار وثلاثون سنتاً للبرميل)، وذلك في شهر يونيو 2013.

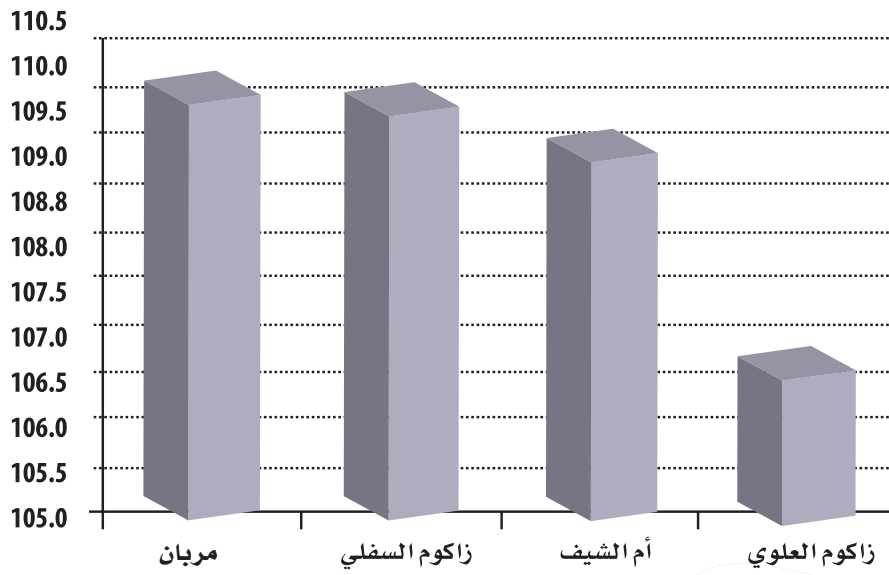


أما من حيث نوع الخام فقد بلغ متوسط سعر خام (مربان) 110.1 دولار للبرميل (مائة وعشرة دولارات وعشرة سنتات للبرميل)، متصديراً المتوسط لأسعار النفط الخام، وبلغ متوسط سعر خام (زاكوم السفلي) 109.9 دولار للبرميل (مائة وتسعة دولارات وتسعون سنتاً للبرميل)، وبلغ المتوسط لخام (أم الشيف) 109.45 دولار للبرميل (مائة وتسعة دولارات وخمسة أربعون سنتاً للبرميل)، كما بلغ متوسط السعر لخام (زاكوم العلوي) 107.1 دولار للبرميل (مائة وسبعة دولارات وعشرة سنتات للبرميل).

شكل 18

متوسط أسعار النفط حسب نوع الخام 2013

(دولار للبرميل)



4.1 الاستثمار الأجنبي:

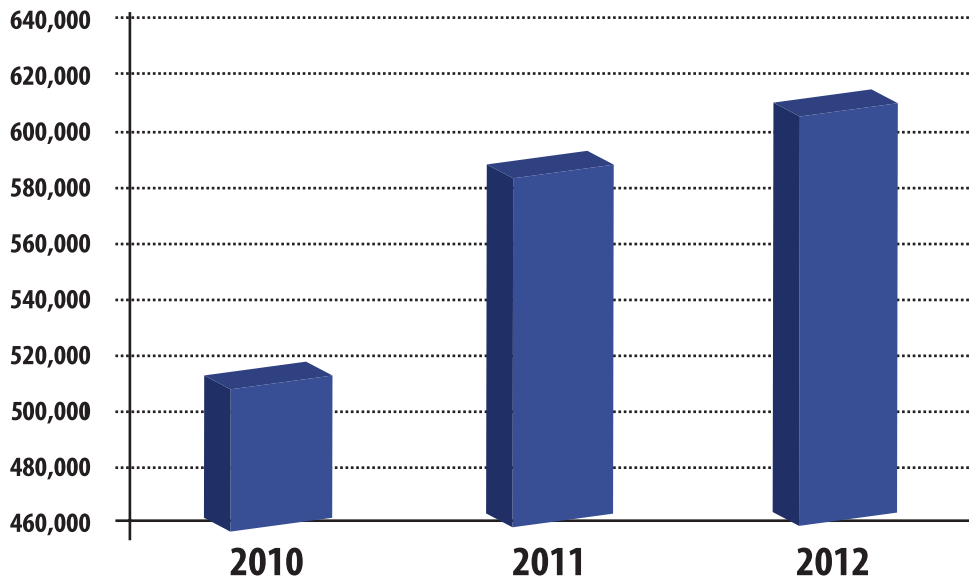
1.4.1 الاستثمار الأجنبي الكلي:

بلغ حجم الاستثمار الأجنبي الكلي حوالي 613,168 مليون درهم (ستمائة وثلاثة عشر مليار ومائة وثمانية وستون مليون درهم) في نهاية عام 2012، مرتفعاً بحوالي 4 % عن العام السابق، وبلغت نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية الأخرى ما يقارب 47 % في عام 2012 من إجمالي الاستثمار الأجنبي، أما الاستثمار الأجنبي المباشر فقد بلغت نسبة مساهمته حوالي 44 % في عام 2012 و 41 % في عام 2011 من إجمالي الاستثمار الأجنبي.

شكل 19

الاستثمار الأجنبي الكلي 2010-2012

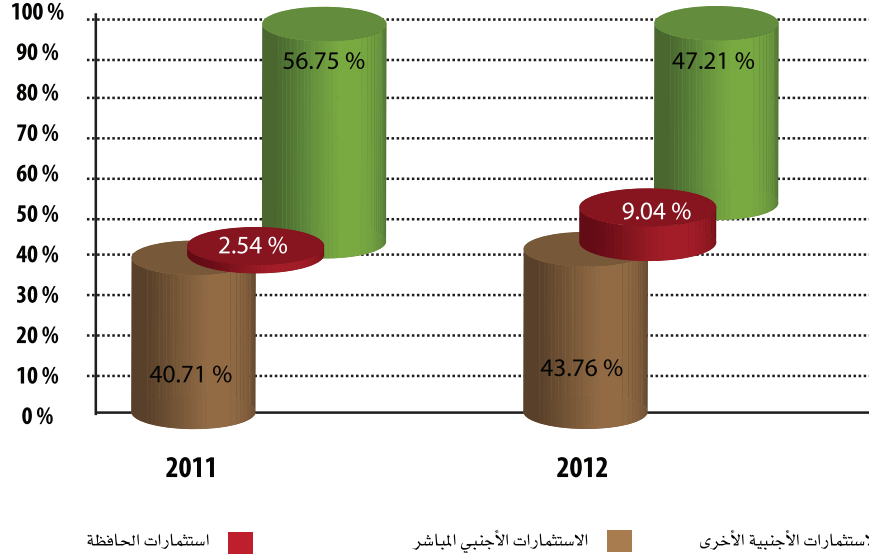
(مليون درهم)



وعلى مستوى توزيع الاستثمار الأجنبي حسب النشاط الاقتصادي، فقد تركزت معظم الاستثمارات الأجنبية في أنشطة المؤسسات المالية والتأمين، حيث بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي في هذا النشاط حوالي 345,373 مليون درهم (ثلاثمائة وخمسة وأربعون مليار وثلاثمائة وثلاثة وسبعون مليون درهم)، بنسبة بلغت ما يقارب 56 % من إجمالي الاستثمار الأجنبي في عام 2012، ويستعرض الشكل التالي التوزيع النسبي للاستثمار الأجنبي 2011-2012.

شكل 20

التوزيع النسبي للاستثمار الأجنبي الكلي 2012-2011

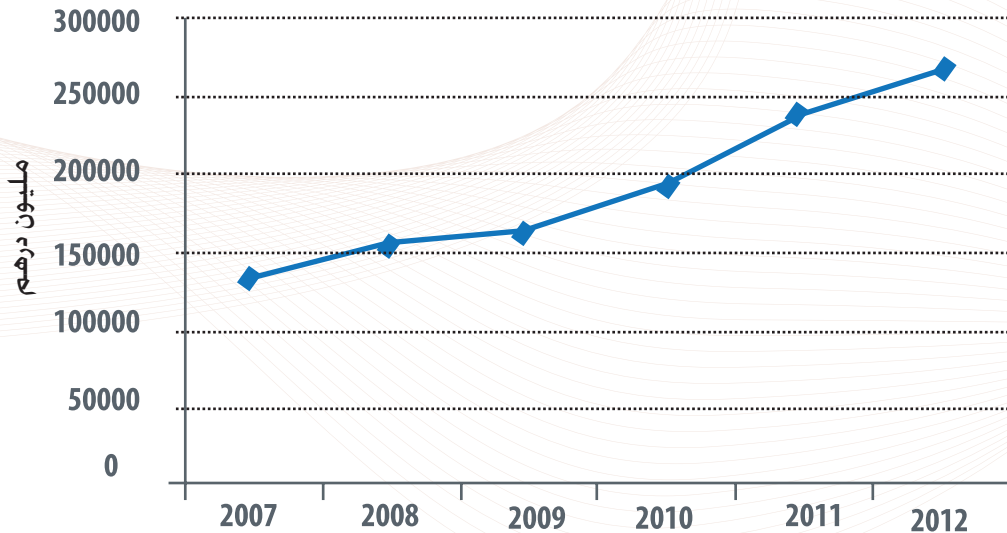


2.4.1 الاستثمار الأجنبي المباشر:

بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2012 ما يقارب 268,302 مليون درهم (مائتان وثمانية وستون مليار وثلاثمائة ومليون درهم)، مقارنةً بـ 240,283 مليون درهم (مائتان وأربعون مليار ومائتان وثلاثة وثمانون مليون درهم) في عام 2011، مرتفعاً بحوالي 12 %.

شكل 21

الاستثمار الأجنبي المباشر 2012-2007



3.4.1 الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأنشطة الاقتصادية :

ساهمت الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال، بالنسبة الأكبر من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2012، حيث بلغت نسبة مساهمته حوالي 27 %، وكان نشاط تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح في المرتبة الثانية من حيث المساهمة بنسبة 22 % تقريباً .

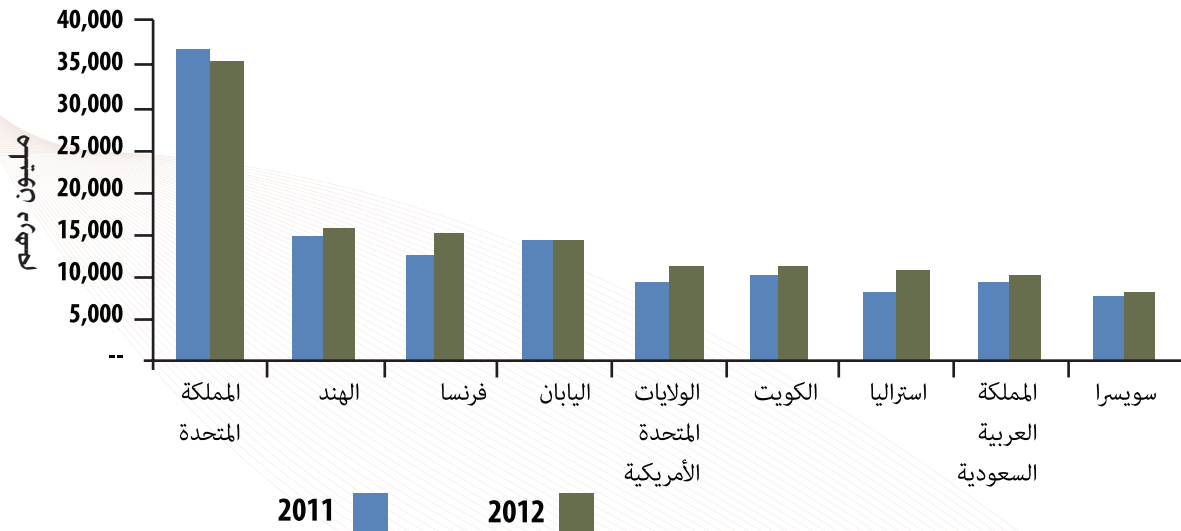
أما في عام 2011 فقد ساهم نشاط العقارات وخدمات الأعمال (الأنشطة العقارية) بما فيها المبيعات العقارية لغير المقيمين بالنسبة الأكبر، حيث وصلت مساهمته حوالي 25 %، بينما كانت مساهمة الأنشطة المالية وأنشطة التأمين حوالي 23 % من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر.

4.4.1 الاستثمار الأجنبي المباشر حسب بلد المصدر :

تصدرت المملكة المتحدة الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المصدر، حيث بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر من المملكة المتحدة حوالي 35,555 مليون درهم (خمسة وثلاثون مليار وخمسمائة وخمسة وخمسون مليون درهم) في نهاية عام 2012، بنسبة مساهمة تجاوزت الـ 13 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكانت الهند في المرتبة الثانية بنسبة مساهمة قاربت الـ 6 %، وفرنسا في المرتبة الثالثة بنسبة مساهمة قاربت الـ 6 % أيضاً.

شكل 22

الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العشرة الأولى 2011-2012



5.1 قطاع المصارف والوساطة المالية :

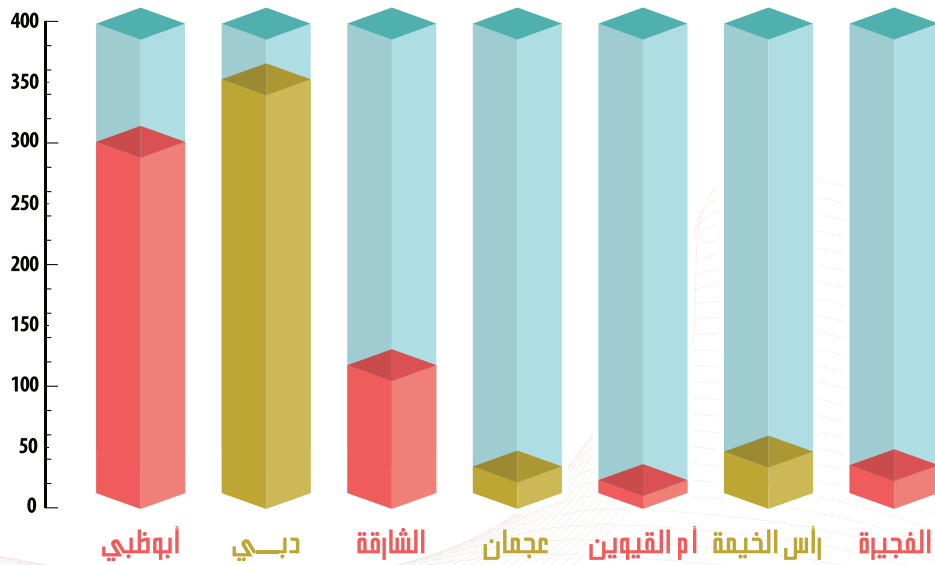
يعتبر نشاط البنوك من الأنشطة الاقتصادية المهمة التي تلعب دوراً بارزاً في حركة النمو الاقتصادي، ونظراً للنمو السريع في كافة الأنشطة الاقتصادية في الدولة، وتنامي علاقات الدولة مع العالم الخارجي، أصبح توفير بيانات هذا النشاط أمراً ضرورياً وملحاً، ومكملاً للأنشطة الاقتصادية الأخرى، ومن هذا المنطلق سيتم تناول أهم المؤشرات الخاصة بالنشاط كما يلي:

1.5.1 عدد البنوك :

بلغ عدد البنوك العاملة في الدولة 51 بنكاً عام 2013، موزعةً بواقع 23 بنكاً محلياً، و 28 بنكاً أجنبياً، وارتفع عدد فروع البنوك في عام 2013 مقارنةً بنظيره من العام السابق بنسبة 4 %، ليصل عدد فروع البنوك في الدولة إلى 979 فرع، كما ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي بنسبة 3.8 % في عام 2013 عن العام الذي سبقه، ليصل عددهم إلى 4,664 جهازاً.

شكل 23

التوزيع الجغرافي لفروع البنوك حسب الإمارة 2013

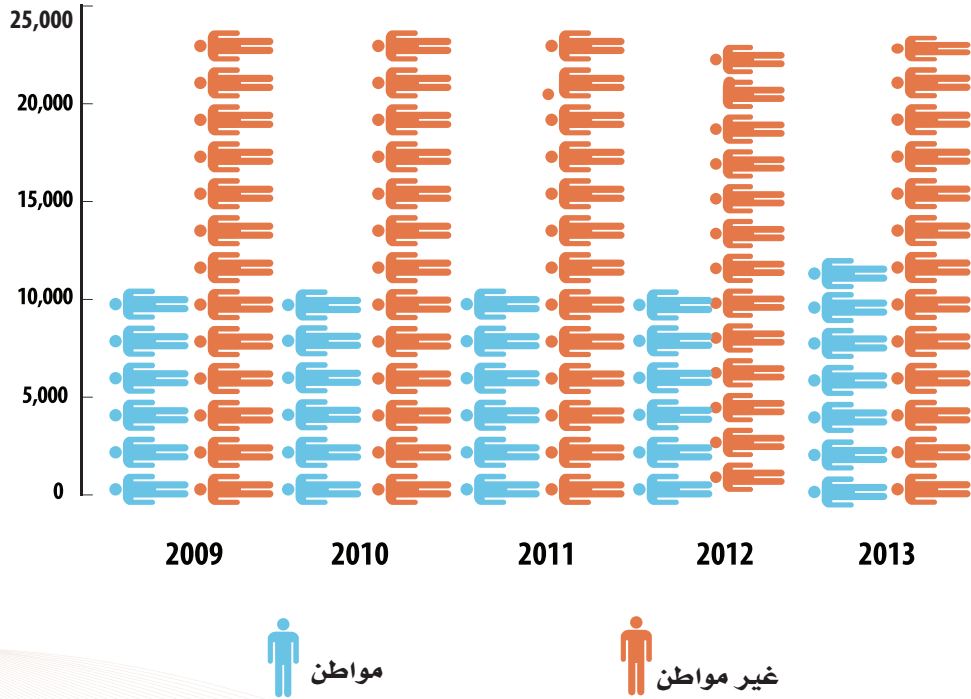


2.5.1 عدد المشتغلين والرواتب والأجور (تعويضات المشتغلين) :

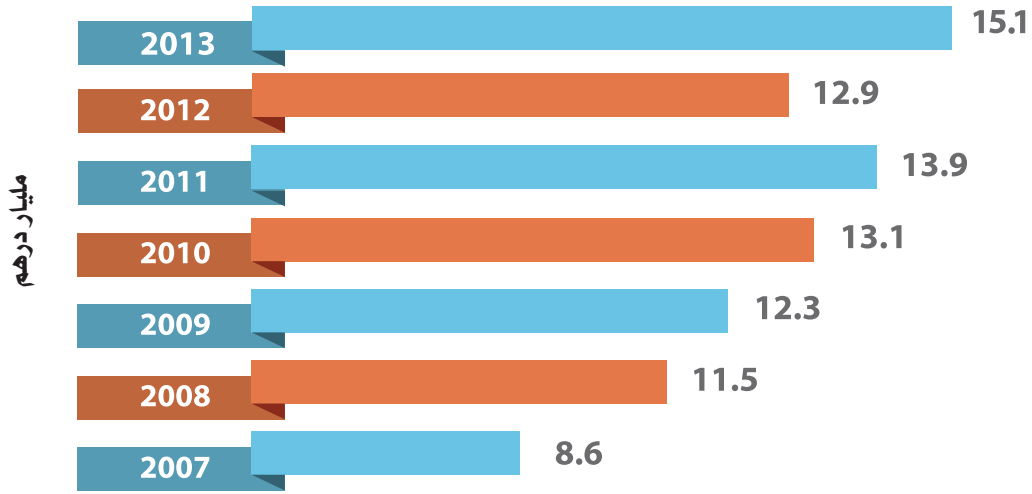
على الرغم من ارتفاع أعداد فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي، إلا أن عدد العاملين في هذا القطاع انخفض بشكلٍ طفيف جداً عن العام الذي سبقه، ليصل عددهم إلى 36,083 عاملاً في عام 2013، حيث شكّل عدد العاملين المواطنين حوالي 33 %، والمقيمين حوالي 67 % من إجمالي العاملين.

شكل 24

عدد العاملين في قطاع البنوك 2009-2013



شكل 25
تعويضات العاملين 2007-2013

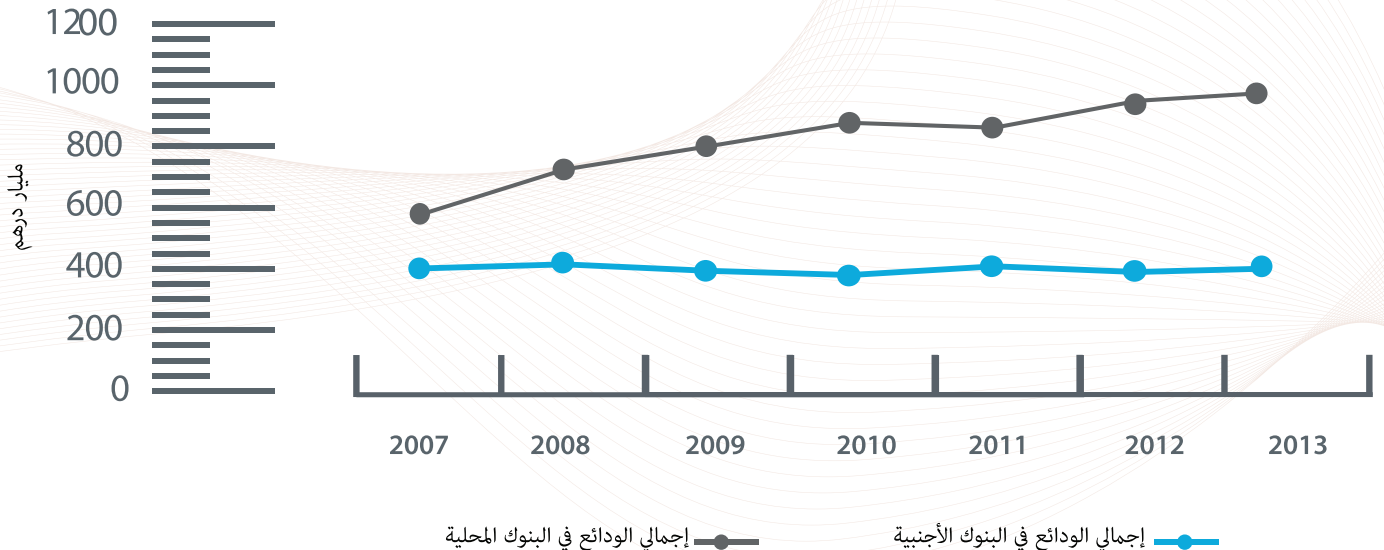


وعلى الرغم من انخفاض عدد العاملين بنسبة 0.4 %، إلا أن تعويضاتهم ارتفعت بشكل ملحوظ، لتصل نسبة الزيادة إلى 17.3 %، حيث وصلت قيمة تعويضات العاملين حوالي 15.1 مليار درهم عام 2013.

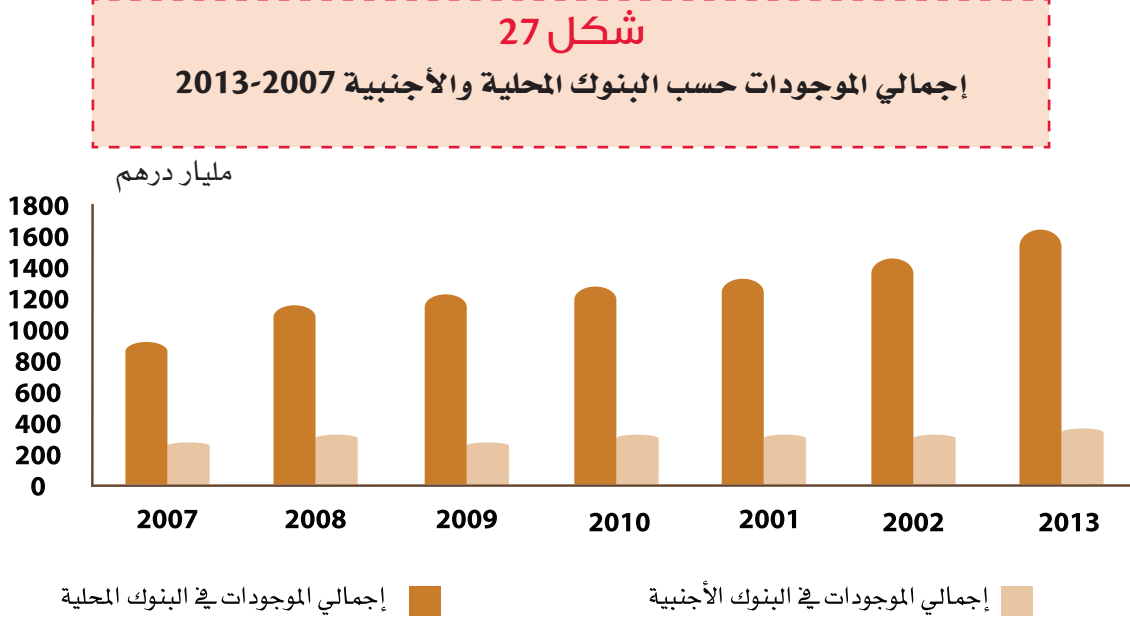
3.5.1 حجم الودائع وإجمالي الموجودات :

ارتفعت قيمة الودائع في عام 2013 بنسبة 9.5 % مقارنةً مع عام 2012، لتصل قيمتها لدى البنوك حوالي 1,278.8 مليار درهم (تربليون ومائتان وثمانية وسبعون مليار وثمانمائة مليون درهم)، حيث شكلت الودائع في البنوك المحلية حوالي 82.7 %، بينما شكلت في البنوك الأجنبية حوالي 17.3 %.

شكل 26
حجم الودائع في البنوك 2007-2013



كما ارتفع إجمالي الموجودات في القطاع المصرفي بنسبة 13 %، ليصل إلى حوالي 2,010.3 مليار درهم، (تريليونان وعشرة مليارات وثلاثمائة مليون درهم) حيث شكلت البنوك المحلية حوالي 81.1 % من الإجمالي، أما البنوك الأجنبية فقد شكلت حوالي 18.9 % من إجمالي الموجودات.



6.1 البنوك الإسلامية :

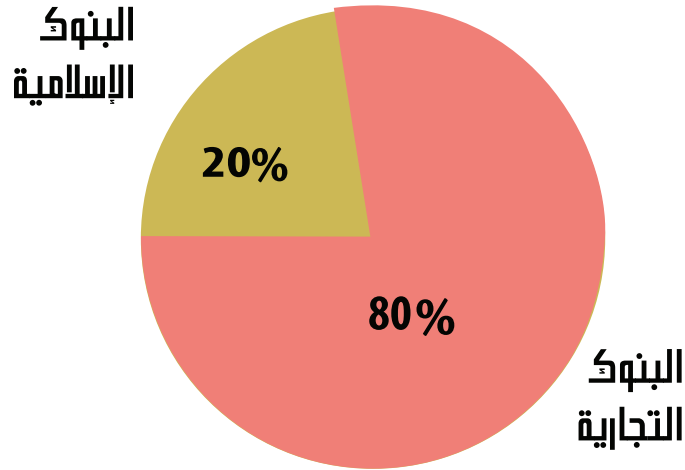
بدأت البنوك الإسلامية بالمساهمة بشكل ملحوظ في قطاع البنوك بالرغم من أن عددها لم يتجاوز الثمانية بنوك محلية، إلا أن عدد أفرعها وصلت إلى 298 فرعاً في العام 2013، كذلك ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي بنسبة 8.4 %، لتصل عددها إلى 1,380 جهازاً في العام 2013، حيث شكلت ما يقارب 29.6 % من أجهزة الصراف الآلي في الدولة.

1.6.1 الإنتاج وأعداد وتعويضات العاملين :

ارتفع عدد العاملين في البنوك الإسلامية بنسبة 8.3 % في عام 2013 عن نظيره من العام السابق، ليصل عددهم إلى 7,302 عاملاً، بنسبة 20.3 % تقريباً من إجمالي عدد العاملين في البنوك، كما ارتفعت إجمالي تعويضات العاملين في البنوك الإسلامية في عام 2013 بنسبة 10.3 %، حيث بلغ إجمالي التعويضات 2,993 مليون درهم (ملياران وتسعمائة وثلاثة وتسعون مليون درهم) مقارنة بـ 2,712 مليون درهم (ملياران وسبعمائة واثنان عشر مليون درهم) في عام 2012.

شكل 28

تعويضات العاملين في البنوك الإسلامية والتجارية 2013



7.1 مؤشرات سوق المال :

1.7.1 ملخص عن أهم التطورات في حركة التداول خلال عام 2013:

- ارتفع المؤشر العام لسوق الإمارات للأوراق المالية بنسبة 68.42 % خلال عام 2013، ليبلغ 4,313.56 نقطة، مقارنةً مع نهاية عام 2012.
- بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في السوق ما يقارب الـ 646.27 مليار درهم (ستمائة وستة وأربعون مليار ومائتان وسبعون مليون درهم) مع نهاية عام 2013، مشكّلةً نسبة ارتفاع 70.49 % مقارنةً مع عام 2012.

تطور مؤشر سوق الإمارات للأوراق المالية 2013

11

الشهر	مؤشر سوق الإمارات	القيمة السوقية (درهم)	حجم التداول بالسهم	قيمة التداول (درهم)	عدد الصفقات
يناير	2827.97	419,226,816,184	10,885,556,739	13,131,292,078	131,215
فبراير	2963.30	440,353,923,195	9,290,312,556	11,992,428,511	104,578
مارس	2925.62	434,754,559,941	6,199,593,630	8,390,643,066	82,862
أبريل	3228.04	479,695,118,214	8,165,295,072	11,125,821,213	105,927
مايو	3519.90	527,487,807,767	19,681,555,505	26,155,074,725	199,177
يونيو	3402.77	509,934,942,243	13,327,337,111	22,615,589,436	168,688
يوليو	3,759.65	563,282,885,859	11,648,694,288	19,418,542,718	143,870
أغسطس	3668.12	549,569,978,540	1,447,0592,789	20,759,772,094	152,345
سبتمبر	3817.01	571,875,951,565	27,222,916,122	30,539,331,688	238,942
أكتوبر	3875.86	580,694,253,621	18,158,752,406	23,071,872,319	165,565
نوفمبر	3865.01	579,067,842,489	12,811,428,687	19,227,837,028	146,126
ديسمبر	4313.56	646,270,799,980	26,820,327,078	38,076,505,544	254,735

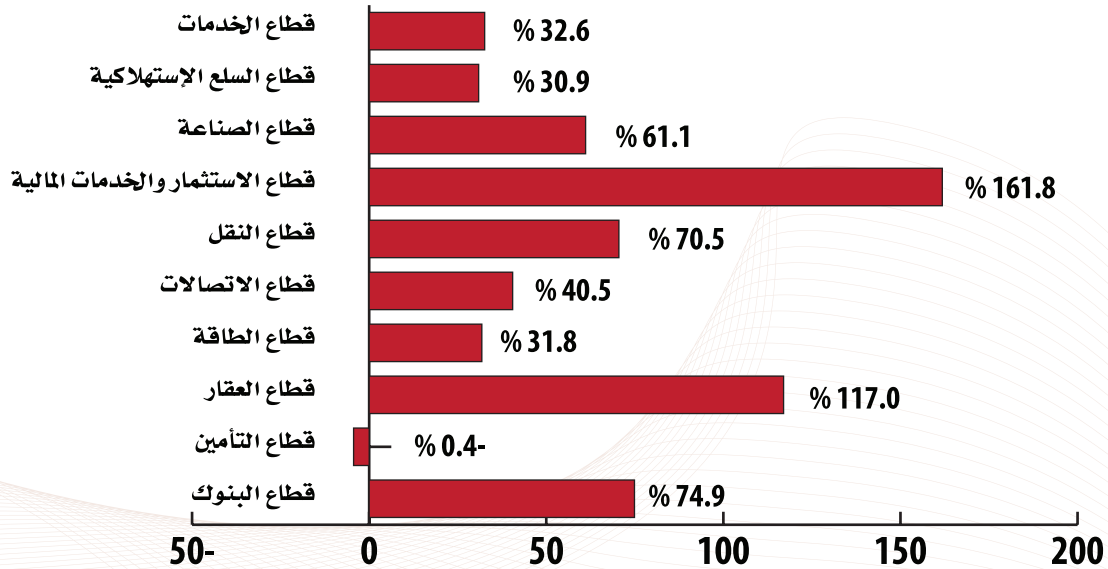
المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع.

2.7.1 حركة التداول حسب القطاع:

ارتفع أداء القطاعات بشكل ملحوظ خلال عام 2013 مقارنةً مع نهاية عام 2012 ما عدا قطاع التأمين الذي سجل انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.4 % ليستقر عند المستوى 1,597 نقطة، أما قطاع الاستثمار والخدمات المالية فقد سجل أكبر نسبة ارتفاعاً بين القطاعات خلال عام 2013 حيث ارتفع بنسبة 161.8 % مقارنةً مع العام الذي سبقه، ليستقر عند المستوى 5,311.48 نقطة، تلاه قطاع العقار الذي ارتفع بنسبة 117 % ليستقر عند المستوى 5,287.34 نقطة، تلاه قطاع البنوك الذي ارتفع بنسبة 74.9 % ليستقر عند المستوى 2,912.23 نقطة، تلاه قطاع النقل فقد ارتفع بنسبة 70.5 % ليستقر عند المستوى 3,653.38 نقطة، تلاه قطاع الصناعة فقد ارتفع بنسبة 61.1 % ليستقر عند المستوى 1,109.93 نقطة، تلاه قطاع الاتصالات فقد ارتفع بنسبة 40.5 % ليستقر عند المستوى 2,412.04 نقطة، تلاه قطاع الخدمات فقد سجل ارتفاعاً بنسبة 32.6 % لتستقر عند المستوى 1,496.07 نقطة، تلاه قطاع الطاقة فقد سجل ارتفاعاً بنسبة 31.8 % ليستقر عند المستوى 170.36 نقطة، تلاه قطاع السلع الاستهلاكية فقد سجل ارتفاعاً بنسبة 30.9 % ليستقر عند المستوى 1,482.75 نقطة.

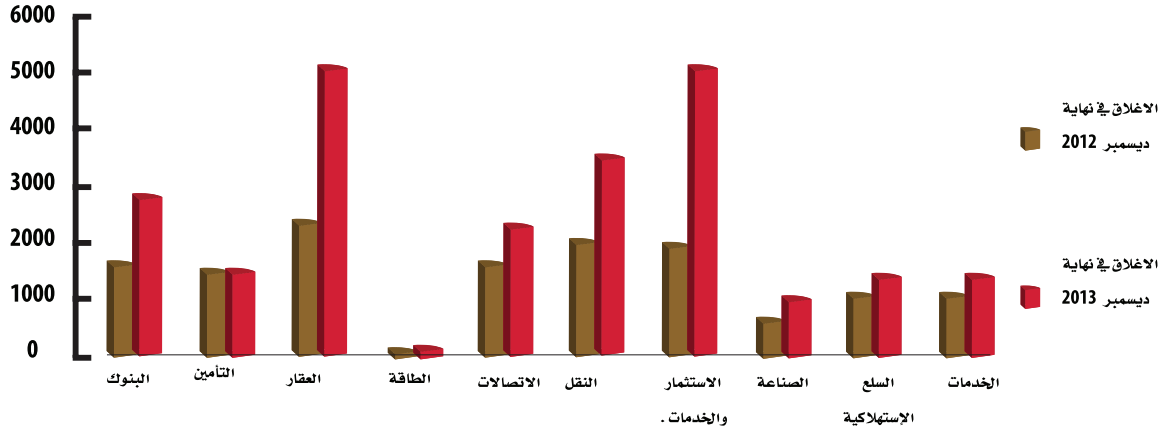
شكل 29

نسبة التغيير في المؤشر العام للقطاعات بين ديسمبر 2012 وديسمبر 2013



شكل 30

مقارنة المؤشر العام للقطاعات بين ديسمبر 2012 وديسمبر 2013



3.7.1 تداول الأجانب:

شهد سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي ارتفاعاً طفيفاً في تداولات المستثمرين الأجانب، ليصل إجمالي قيمة الشراء للأجانب من الأسهم خلال عام 2013 حوالي 101.4 مليار درهم، (مائة وواحد مليار وأربعمائة مليون درهم) لتشكل ما نسبته 41.41 % من إجمالي قيمة التداول، في حين بلغت قيمة مبيعاتهم حوالي 97.7 مليار درهم، (سبعة وتسعون مليار وسبعمائة مليون درهم) لتشكل ما نسبته 39.90 % من إجمالي قيمة التداول، ونتيجةً لذلك، بلغ صافي الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى السوق خلال عام 2013 نحو 3.7 مليار درهم، (ثلاثة مليارات وسبعمائة مليون درهم).

حركة تداول الأجانب في كل من سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي

المالي 2013

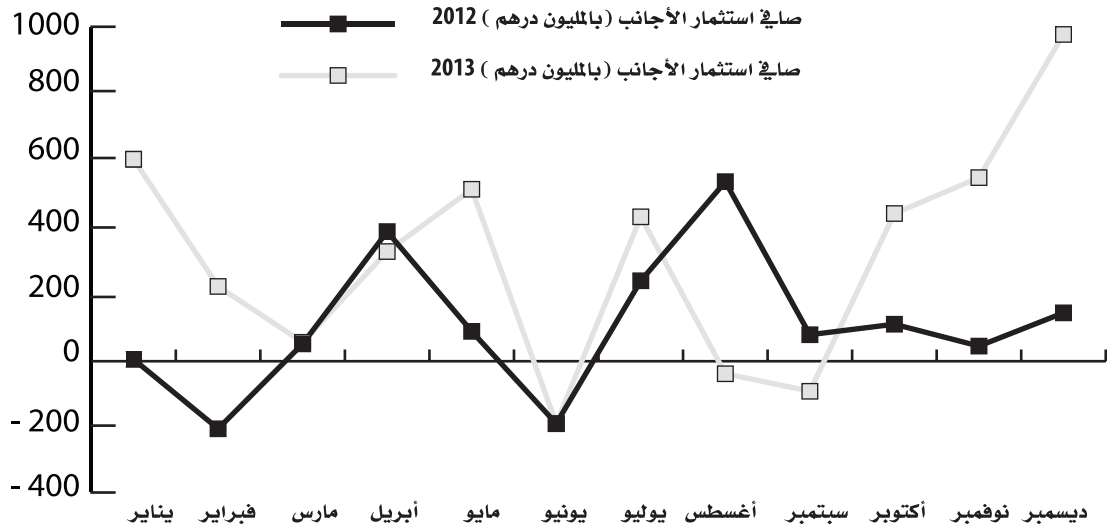
12

صافي الاستثمار (درهم)	إجمالي قيمة البيع (درهم)	إجمالي قيمة الشراء (درهم)	السوق
2,007,175,530.60	30,398,367,151.32	32,405,542,681.92	سوق أبوظبي للأوراق المالية
1,693,422,838.00	67,282,170,222.00	68,975,593,060.00	سوق دبي المالي
3,700,598,368.60	97,680,537,373.32	101,381,135,741.92	المجموع

المصدر: سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي.

شكل 31

صافي استثمار الأجنبي 2012-2013



8.1 أداء دولة الإمارات في قطاع تكنولوجيا المعلومات:

تولي دولة الإمارات أهمية كبرى لقطاع تكنولوجيا المعلومات، وهذا ما تؤكدته عدد من الدراسات الدولية المنشورة مؤخراً، حيث أظهرت الدولة أداءً إيجابياً على الصعيد الدولي عبر مختلف مؤشرات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

1.8.1 مؤشر جاهزية الشبكة (NRI 2012-2013):

تبوّأت الدولة المركز الثاني بين كافة الدول العربية في دراسة مؤشر الجاهزية الشبكية (NRI 2012-2013) الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، والمركز الـ 25 بمؤشر قدره 5.1 من بين كافة الدول التي تم تقييمها، والبالغ عددها 144.

ويقاس مؤشر الجاهزية الشبكية قدرة اقتصاد معين على الانتفاع من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لزيادة المنافسة والتطور، وتستند دراسة مؤشر الجاهزية الشبكية المنشورة في التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات 2012-2013 على البيانات التي جمعتها المنظمات، مثل الاتحاد الدولي للاتصالات والبنك الدولي والأمم المتحدة.

وبالنسبة للمؤشرات الفردية التي تم تحليلها، فقد احتلت الدولة المركز الأول من بين الدول العربية لكل من:

- أثر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الخدمات والمنتجات الجديدة.

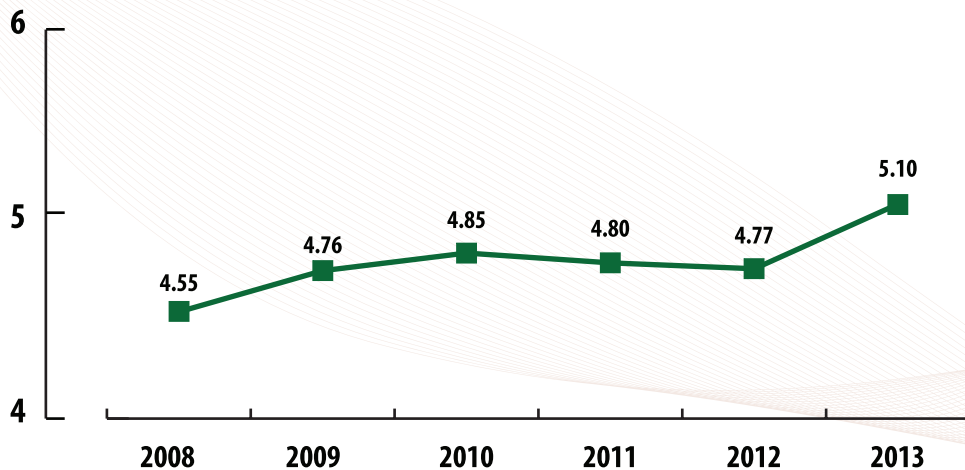
- الوصول إلى المحتوى الرقمي.

- تواصل الشركات مع المستهلك عبر الإنترنت.

- عدد براءات الاختراع في تطبيقات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
- توافر أحدث التقنيات.
- انخفاض معدلات قرصنة البرمجيات.
- واحتلت الدولة على الصعيد الدولي:
- المركز الأول في تغطية شبكة الهاتف المحمول-النسبة المئوية للسكان المشمولة بالتغطية .
* (مشترك مع عدة بلدان).
- المركز الأول في نجاح الحكومة في تعزيز تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
- المركز الثالث في استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وفعالية الحكومة.
- المركز الثالث في أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لرؤية الحكومة للمستقبل.
- المركز الثالث في المشتريات الحكومية لمنتجات التكنولوجيا المتقدمة.
- المركز السادس في تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الوصول إلى الخدمات الأساسية.
- المركز التاسع في مؤشر خدمات الحكومة المقدمة عبر الإنترنت.
- المركز الحادي عشر في مؤشر المشاركة الإلكترونية.
- المركز الحادي عشر من حيث تأثير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على نماذج تنظيمية جديدة.

شكل 32

مؤشر جاهزية الشبكة لدولة الإمارات 2008-2013



2.8.1 مؤشر التنافسية العالمية (GCI 2013/2014):

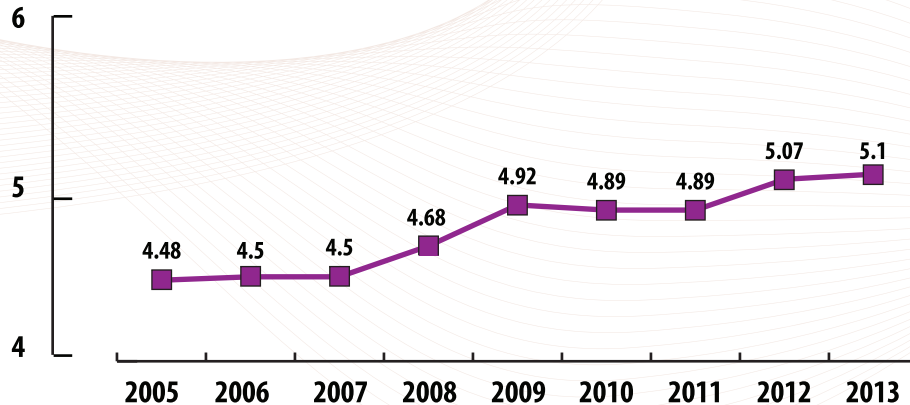
نُشر مؤخراً تقرير من المنتدى الاقتصادي العالمي استناداً على تحليل التنافسية لمؤشر التنافسية العالمي (GCI)، وهو أداة شاملة تقيس أسس الاقتصاد الجزئي والكلي للتنافسية المحلية، ويتم تحديد مؤشر التنافسية من خلال قياس 12 مجموعة من المؤشرات، التي تشمل جاهزية التكنولوجيا والابتكار، وقد قفز ترتيب دولة الإمارات عدة مراكز، لتتبوأ المركز الـ 19 من إجمالي 148 دولة في مؤشر التنافسية العالمية (GCI) لعام 2013-2014، بمؤشر قدره 5.1.

وكانت النتائج الرئيسية «لتقرير التنافسية العالمية» كالتالي:

- تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثانية في العالم في مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ونقل التكنولوجيا (استثمار يدخل التكنولوجيا الجديدة).
- تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثالثة في العالم في مجال المشتريات الحكومية لمنتجات التكنولوجيا المتقدمة.
- تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الرابعة في العالم في جودة البنى التحتية بشكل عام.
- تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الرابعة في العالم في مستوى استيعاب الشركات للتكنولوجيا.
- تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة السادسة في العالم في عبء التنظيم الحكومي.
- تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة السابعة في العالم في فعالية سياسة مكافحة الاحتكار.
- تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثامنة في العالم في مؤشر توفر أحدث التقنيات.
- تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الـ 12 في العالم في معدل نفاذ الهاتف المتحرك.
- تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الـ 14 في العالم في معدل استخدام الأفراد للإنترنت.

شكل 33

مؤشر التنافسية العالمية لدولة الإمارات 2005-2013



3.8.1 مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI 2013):

أعلن الاتحاد الدولي للاتصالات مؤخراً نتائج الإصدار السنوي الخامس من تقرير «قياس مجتمع المعلومات» لعام 2013، ويتضمن هذا التقرير الذي يصدر منذ عام 2009 البيانات الرئيسية الخاصة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمؤشرات والمعايير الأساسية لقياس المحتوى، بما في ذلك مؤشر تنمية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعام 2012، الذي يحدد مستوى تطور هذا القطاع في 157 اقتصاداً حول العالم، ويقارنه مع ما تم تحقيقه خلال عامٍ سابقٍ.

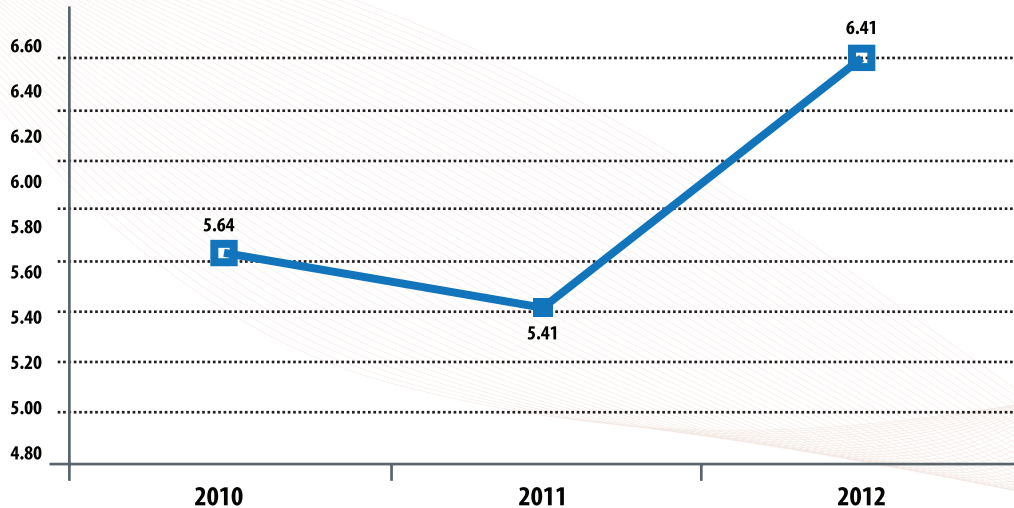
وقد استطاعت دولة الإمارات تحقيق قفزة نوعية على مؤشر تنمية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، فقد سجلت الدولة أعلى زيادة في العالم على سلم الترتيب، حيث تقدمت 12 مركزاً، لتصل إلى المرتبة الـ 33 في مؤشر تنمية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعام 2012، بمؤشر قدره 6.41، وتبوأت بذلك المركز الثاني بين كافة دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية في هذا المؤشر، وجاءت الزيادات في مؤشري النفاذ والاستخدام الفرعيين لدولة الإمارات أعلى بكثير من المتوسط العالمي، حيث تظهر كافة البيانات ذات الصلة وجود تحسن ملحوظ في العام الماضي مقارنةً بما كان الوضع عليه خلال العام 2011.

ومن النتائج الهامة لتقرير قياس مجتمع المعلومات التالي:

- احتلت الدولة المركز الثالث في العالم في سلة الأسعار الفرعية الخاصة بالهاتف الثابت.
- احتلت الدولة المركز الخامس في العالم في سلة الأسعار الفرعية الخاصة بالهاتف المتحرك.
- احتلت الدولة المركز السابع في العالم في مقياس سلة الأسعار الخاصة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

شكل 34

مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2010-2012



9.1 مؤشرات التجارة الخارجية 2012:

بلغت القيمة الإجمالية لنتائج إحصاءات التجارة الخارجية الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2012، ما مقداره 1,055.9 مليار درهم (تريليون وخمسة وخمسون مليار وتسعمائة مليون درهم)، مقابل 927.6 مليار درهم (تسعمائة وسبعة وعشرون مليار وستمائة مليون درهم) خلال نفس الفترة من عام 2011. بارتفاع مقداره 128.2 مليار درهم (مائة وثمانية وعشرون مليار ومئتا مليون درهم)، وبنسبة وصلت إلى حوالي 13.8 %، وتشير ذات البيانات إلى أن قيمة الواردات قد بلغت 667.5 مليار درهم (ستمائة وسبعة وستون مليار وخمسمائة مليون درهم) خلال الفترة المذكورة من عام 2012، مقارنةً بـ 602.8 مليار درهم (ستمائة واثنان مليار وثمانمائة مليون درهم) خلال ذات الفترة من عام 2011، وبنسبة ارتفاع مقدارها 10.7 %، ومن جانب آخر بلغت قيمة الصادرات 169.7 مليار درهم (مائة وتسعة وستون مليار وسبعمائة مليون درهم) خلال الفترة المذكورة مقارنةً بـ 114 مليار درهم (مائة وأربعة عشر مليار درهم) خلال نفس الفترة من عام 2011، بارتفاع مقداره 55.7 مليار درهم (خمسة وخمسون مليار وسبعمائة مليون درهم) أو بنسبة ارتفاع مقدارها 48.9 %، أما قيمة المعاد تصديره فقد بلغت 218.6 مليار درهم (مائتان وثمانية عشر مليار وستمائة مليون درهم) خلال الفترة المذكورة، مقارنةً بـ 210.8 مليار درهم (مائتان وعشرة مليارات وثمانمائة مليون درهم) خلال الفترة المذكورة من عام 2011، حيث ارتفعت قيمة المعاد تصديره إلى ما نسبته 3.7 %.

وتتبع أهمية هذا الرقم بمقارنته بقيمة الناتج المحلي للدولة، كونه يعكس مستوى الانفتاح على باقي دول العالم، ولكونه يمثل ترجمة لسياسة الانفتاح التجاري، التي تنتهجها الدولة على أساس عملية تنويع القاعدة الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

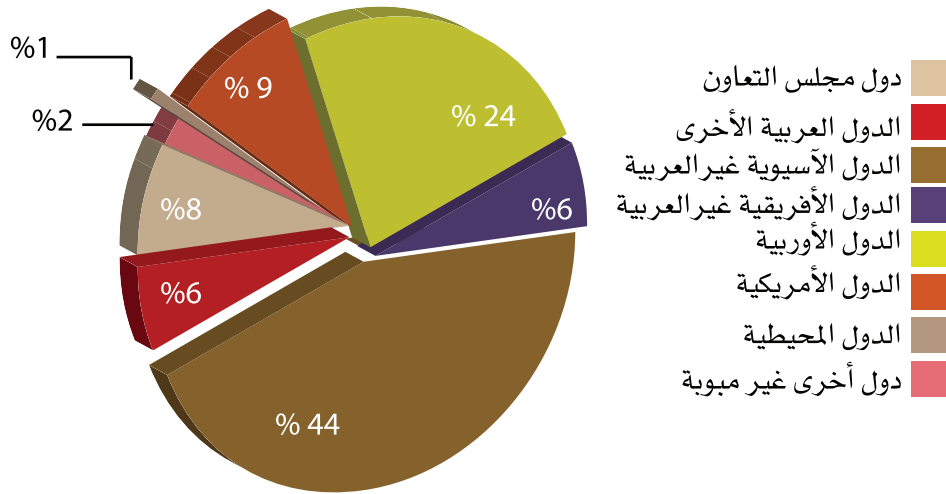
1.9.1 التجارة الخارجية للدولة حسب التكتلات الاقتصادية خلال عام 2012:

تسعى مختلف الدول إلى تطوير علاقاتها وتبادلاتها التجارية مع الشركاء التجاريين، سواءً على مستوى الواردات أم الصادرات، وتقوم جهات الاختصاص بتنظيم تلك العلاقات وتوثيقها بهدف حماية الحقوق والمصالح والالتزامات المتبادلة، وذلك لتحقيق عوائد مجزية لسياساتها التجارية، وتعتبر بيانات التجارة الخارجية المصدر الهام لتحديد طبيعة وتوزيعات حركة التجارة الخارجية وفقاً لبلد المنشأ والمقصد النهائي للسلع، وحسب بيانات 2012، فقد أشارت البيانات الخاصة بإجمالي حجم التبادل التجاري الخاص بدولة الإمارات العربية المتحدة حسب مجموعة التكتلات الاقتصادية خلال الفترة محل الدراسة، إلى أن الدول الآسيوية غير العربية احتلت المرتبة الأولى من حيث قيمة التبادل التجاري، وبقيمة إجمالية مقدارها 467.8 مليار درهم (أربعمائة وسبعة وستون مليار وثمانمائة مليون درهم) أو ما نسبته 44.3 % من إجمالي تجارة الدولة مع العالم الخارجي، تلتها في المجموعة الثانية وبفارق كبير مجموعة الدول الأوروبية بقيمة مقدارها 253.3 مليار درهم (مائتان وثلاثة وخمسون مليار وثلاثمائة مليون درهم) أو ما نسبته 24 % من مجموع التبادل التجاري، ثم تلتها مجموعة الدول الأمريكية في المرتبة الثالثة بقيمة مقدارها 96 مليار درهم (ستة وتسعون مليار درهم) أو ما نسبته 9.1 %، أما في المرتبة الرابعة

فقد جاءت مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي وبقيمة إجمالية مقدارها 80 مليار درهم (ثمانون مليار درهم) أو ما نسبته 7.6 % من إجمالي تجارة الدولة مع العالم الخارجي، أما مجموعة الدول العربية الأخرى فقد بلغ نصيبها حوالي 68 مليار درهم (ثمانية وستون مليار درهم) تقريباً أو ما نسبته 6.4 % من إجمالي قيمة التبادل التجاري خلال عام 2012، أما الدول الأفريقية غير العربية فقد بلغت قيمة التبادل التجاري الخاصة بالدولة معها حوالي 57.9 مليار درهم (سبعة وخمسون مليار وتسعمائة مليون درهم) تقريباً أو ما نسبته 5.5 % من إجمالي التبادل التجاري، وبالنسبة إلى الدول المحيطية والدول الأخرى فقد بلغت قيمة التبادل التجاري معهما حوالي 32.1 مليار درهم (اثنان وثلاثون مليار ومائة مليون درهم) أو ما نسبته 3 % من إجمالي قيمة التبادل التجاري الخاص بدولة الإمارات العربية المتحدة مع العالم الخارجي، حسب ما يبينه الرسم التالي.

شكل 35

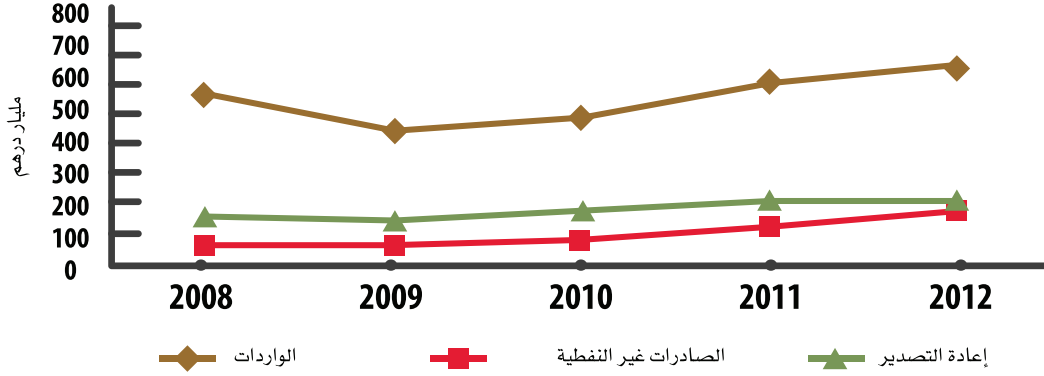
توزيع نسب إجمالي قيمة التجارة الخارجية الخاصة بالدولة حسب التكتلات الاقتصادية خلال عام 2012



هذا وقد بلغ حجم التبادل التجاري الإجمالي للدولة نسباً مرتفعة في النمو، وذلك خلال الخمس سنوات الماضية من عام 2008 ولغاية العام 2012، كما يتبين من الشكل التالي.

شكل 36

حجم التبادل التجاري الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة
2012-2008



ويعود السبب في ذلك إلى الارتفاع الحاد الذي شهدته حركة الصادرات وإعادة التصدير، وفق ما تم توضيحه في مكان آخر من التقرير، من جانب آخر تعتبر نسبة حجم التبادل التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة من النسب العالية مقارنةً بباقي الدول ذات الطبيعة المشابهة، ويوضح الجدول التالي القيم الإجمالية للسنوات الخمس الأخيرة من عام 2008 - 2012.

الواردات والصادرات غير النفطية وإعادة التصدير للدولة 2008 - 2012

(القيمة بالمليار درهم)

السنة	الواردات	الصادرات غير النفطية	إعادة التصدير	إجمالي التبادل	نسبة التغير %
2008	565.7	60.4	162.8	788.9	42.67
2009	447.4	65.3	147.7	660.4	-16.30
2010	4.485	83.1	185.9	754.4	14.23
2011	602.8	114.0	210.8	927.6	22.95
2012	667.5	169.7	218.6	1055.9	13.83

الفصل الثاني: الإحصاءات السكانية والاجتماعية

تشهد دولة الإمارات العربية المتحدة تطورات إيجابية في شتى المجالات، وسوف يتعرض التقرير في هذا الجزء للتطورات الجارية في المجال الاجتماعي، وذلك من خلال استعراض أهم مؤشرات السكان، والعمالة وسوق العمل، والصحة العامة، والمواليد والوفيات، والتعليم، والزواج والطلاق.

1.2 التقديرات السكانية 2011 – 2013 :

تعتبر بيانات التعدادات الشاملة ذات أهمية استثنائية في دولة الإمارات العربية المتحدة، لما للدولة من خصوصية في سرعة التغيرات السكانية ومستوياتها، والتي تنشأ خارج إطار الأسباب التقليدية لنمو السكان وتوزيعاته الهيكلية، كما هو الحال في الدول المستقرة من حيث حركة الوافدين والمقيمين فيها، ونظراً لعدم إجراء تعداد سكان على مستوى الدولة بعد تعداد عام 2005، فقد بادر المركز الوطني للإحصاء إلى تطوير أدوات قياس تتجاوب مع طبيعة وخصوصية الظاهرة السكانية في دولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال استثمار مقومات ومحتويات السجلات الإدارية لبناء تقديرات لأعداد السكان في الدولة، ووضع آلية تجمع بين البيانات التي توفرها التعدادات والبيانات التي توفرها السجلات الإدارية لدى الجهات المختصة، مع الاستفادة من التجارب والتوصيات الدولية بهذا الخصوص، وما زالت جهود المركز تتواصل للحصول على، البيانات التفصيلية المطلوبة من مصادرها الرسمية، لإعداد تقديرات منقحة للسكان للفترة 2011-2013.

تقديرات السكان منتصف عام 2010

قدر عدد السكان في منتصف عام 2010 باستخدام نموذج النمو الأسّي بين عامي 2008 و 2009 وذلك لعدم اكتمال البيانات السجلية عن عام 2010 حتى تاريخ إعداد تلك التقديرات، ومن ثم عدم توفر المتغيرات اللازمة لتقدير السكان بطريقة المكونات، كما أن نموذج النمو الأسّي يعطي نتائج جيدة في الزمن القصير لاسيما نصف عام، خاصة في ظل عدم وجود دلائل تشير إلى حدوث تغير كبير في الحراك السكاني خلال الفترة محل التقدير، وبناءً عليه بلغ تقدير جملة السكان 8,264,070 نسمة (ثمانية ملايين ومائتان وأربعة وستون ألف وسبعون نسمة) في منتصف عام 2010.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم الاعتماد على منهجية معادلة التوازن في إعداد تقديرات السكان في الدولة للفترة من 2006 - 2009، حيث تعتمد هذه المنهجية على الإضافة السنوية لمقدار صافي الهجرة (القادمون بهدف الإقامة ناقصاً المغادرون بشكل نهائي) ومقدار الزيادة الطبيعية (المواليد ناقصاً الوفيات) على بيانات آخر تعداد وهو تعداد 2005.

2.2 مؤشرات القوى العاملة وسوق العمل :

تستند بيانات القوى العاملة إلى المسوح الدورية التي يتم إجراؤها بشكل منتظم من قبل المراكز الإحصائية حسب التوصيات والمعايير الدولية، إلا أنه لم يتم تنفيذ مسح القوى العاملة للأعوام 2010 - 2012. بسبب عدم توفر إطار المعاينة للمسح، وقد تم التعاون مع الجهات السجلية لاستثمار البيانات المتاحة لدى هذه الجهات لأغراض إعداد الحد الأدنى عن مؤشرات التشغيل والبطالة في الدولة، إلا أن هذه الجهود ما زالت في بداياتها وتحتاج لعمل خلال الفترة القادمة حتى تكون قادرة على المساهمة في توفير مؤشرات قابلة للاستخدام حول المشتغلين والمتعطلين وتوزيعاتهم وخصائصهم.

3.2 مؤشرات الخدمات الصحية :

يشير جدول (14) إلى ارتفاع مستوى الخدمات الصحية في عام 2012 عنها في عام 2011، وذلك من خلال ارتفاع العدد الإجمالي للمؤسسات الطبية والصحية، وكذلك ارتفاع أعداد الأطباء، بما فيهم أطباء الأسنان وهيئة التمريض، كما توضح بيانات عام 2012 أن عدد المستشفيات الحكومية أقل من عدد المستشفيات الخاصة، وبلغ متوسط عدد الأسرة بالمستشفيات الحكومية 216 سريراً، مقابل 54 سريراً في المستشفيات الخاصة.

إحصاءات الخدمات الصحية 2008 - 2012

14

البيان	القطاع	2008	2009	2010	2011	2012
المستشفيات	حكومي	32	33	33	34	33
	خاص	58	59	53	58	65
	جملة	90	92	86	92	98
الأسرة	حكومي	6,627	7,061	7,035	7,029	7,125
	خاص	2,549	2,665	2,557	2,556	3,494
	جملة	9,176	9,726	9,592	9,585	10,619
الأطباء البشريون	حكومي	5,969	5,159	5,312	5,031	5,251
	خاص	7,342	6,847	7,440	7,866	11,166
	جملة	13,311	12,006	12,752	12,897	16,417
أطباء الأسنان	حكومي	526	610	659	549	652
	خاص	2,412	2,408	2,257	2,126	3,557
	جملة	2,938	3,018	2,916	2,675	4,209
هيئة التمريض	حكومي	15,443	14,091	14,889	14,325	15,253
	خاص	8,688	7,948	9,473	10,611	15,736
	جملة	24,131	22,039	24,362	24,936	30,989

4.2 إحصاءات المواليد والوفيات :

يبين جدول (15) عدد المواليد في الدولة خلال عام 2012، وتشير البيانات إلى أن نسبة النوع لهؤلاء المواليد على مستوى الدولة بلغت 103.3 %، بمعنى أنه مقابل كل 100 أنثى هناك 103.3 ذكر، وعلى مستوى فئة المواطنين تصل إلى 103.1 % مقابل 103.4 % بين غير المواطنين.

عدد المواليد حسب الجنس وفئة الجنسية 2012					15
الجنس	مواطنون	غير مواطنين	غير مابين	جملة	
ذكور	17,279	28,207	25	45,511	
إناث	16,761	27,272	27	44,060	
غير مابين	0	0	7	7	
جملة	34,040	55,479	59	89,578	

ويعرض جدول (16) حالات الوفيات التي تمت في الدولة خلال عام 2012 حسب الجنس والجنسية، ويلاحظ من الجدول ارتفاع حالات الوفيات بين الذكور عن الإناث، وبين غير المواطنين عن المواطنين، وذلك يرجع في الأساس إلى التركيبة السكانية في الدولة، والتي تتميز بارتفاع نسبة الذكور إلى الإناث، ونسبة غير المواطنين إلى المواطنين.

عدد الوفيات حسب الجنس وفئة الجنسية 2012					16
الجنس	مواطنون	غير مواطنين	غير مابين	جملة	
ذكور	1,432	4,015	0	5,447	
إناث	910	1,334	2	2,246	
غير مابين	0	0	9	9	
جملة	2,342	5,349	11	7,702	

5.2 مؤشرات الخدمات التعليمية :

ويعرض جدول (17) عدد المدارس والفصول حسب جنس الطلبة وحسب القطاع، وكذلك عدد المعلمين في هذه المدارس حسب جنسهم، وذلك للعام الدراسي 2013/2012، ومن الجدول يتبين أنه من بين كل خمس مدارس على مستوى الدولة، هناك ثلاث مدارس حكومية 58.4 %، واثنان خاصتان 41.6 %، ويبلغ متوسط عدد الفصول في كل مدرسة 37 فصلاً، ويرتفع ذلك المتوسط في المدارس الخاصة عن المدارس الحكومية لأكثر من الثلاث أضعاف، حيث يصل إلى ٦٤ فصلاً في المدارس الخاصة، مقابل 17 فصلاً في المدارس الحكومية، وتمثل نسبة المعلمين في المدارس الحكومية 39 %، فيما تصل في المدارس الخاصة 61 %.

المدارس والفصول والمعلمون حسب القطاع والجنس للعام الدراسي 2013/2012

17

القطاع	مدارس				فصول			معلمون	
	ذكور	إناث	مختلط	جملة	ذكور	إناث	مختلط	جملة	جملة
حكومي	*	*	*	691	2,655	2,898	6,213	11,766	23,417
خاص	*	*	*	493	3,259	3,111	25,293	31,663	38,847
جملة	*	*	*	1,184	5,914	6,009	31,506	43,429	62,264

* البيان متوفر بشكل إجمالي وليس تفصيلي حسب المصدر .

ويبين جدول (18) توزيع الطلبة حسب المرحلة والجنس للعام الدراسي 2013/2012، فعلى المستوى الإجمالي يوجد مقابل كل 100 طالب ذكر، هناك 95.4 طالبة أنثى، وبصفة عامة يلاحظ أن نسبة الإناث الملتحقات بالمراحل التعليمية المختلفة أقل منها بين الذكور، فيما عدا المرحلة الثانوية، حيث تبلغ نسبة الإناث الملتحقات بالتعليم الثانوي 103.4 طالبة مقابل 100 طالب.

توزيع الطلبة حسب المرحلة والجنس للعام الدراسي 2013/2012

18

المرحلة	ذكور	إناث	جملة	نسبة البنات / البنين
رياض الأطفال	77,353	73,002	150,355	94.4
الحلقة الأولى	193,321	182,356	375,677	94.3
الحلقة الثانية	118,784	113,013	231,797	95.1
الثانوية	69,033	71,367	140,400	103.4
تعليم فني	3,263	1,254	4,517	38.4
تعليم ديني	686	0	686	0.0
جملة	462,440	440,992	903,432	95.4
تعليم كبار	8,620	7,264	15,884	84.3

وتشير البيانات الواردة في الجدول رقم (19) إلى المساهمة الكبيرة للقطاع الخاص في العملية التعليمية من حيث توزيع عدد الطلبة حسب المرحلة والقطاع، ويتضح من الجدول أن التعليم الديني والتعليم الفني ينفذ من خلال القطاع الحكومي بنسبة 100 %، في حين تصل نسبة الطلبة في التعليم الحكومي إلى نحو 30.3 % كما يتضح من البيانات في الجدول أدناه .

توزيع الطلبة حسب المرحلة والقطاع للعام الدراسي 2013/2012

19

المرحلة	حكومي	خاص	جملة	نسبة التعليم الحكومي
رياض الأطفال	31,166	119,189	150,355	20.7
الحلقة الأولى	98,643	277,034	375,677	26.3
الحلقة الثانية	78,650	153,147	231,797	33.9
الثانوية	59,917	80,483	140,400	42.7
تعليم فني	4,517	0	4,517	100.0
تعليم ديني	686	0	686	100.0
جملة	273,579	629,853	903,432	30.3
تعليم كبار	15,884	0	15,884	100.0

ويشير جدول (20) إلى التعليم الجامعي وتوزيع الطلبة حسب الجنس والجنسية والقطاع، ويلاحظ من الجدول ارتفاع نسبة الملتحقين بالتعليم الجامعي الخاص عن التعليم الحكومي بواقع 64.9 % مقابل 35.1 %، وكذلك بين المواطنين والإناث بواقع 61 % و 56.7 % على التوالي مقارنةً بغير المواطنين والذكور بواقع 39 %

و 43.3 %، كما يشير الجدول إلى أن نسبة الطلبة المواطنين الملتحقين بالجامعات الحكومية إلى إجمالي الطلبة المواطنين تبلغ 52.6 %، بينما تبلغ نسبة الطلبة المواطنين الملتحقين بالجامعات الخاصة إلى إجمالي طلبة الجامعات الخاصة 44.6 %، ويبين الجدول ارتفاع نسبة الطالبات المواطنات الملتحقات بالتعليم الجامعي مقابل نسبة الطلبة الذكور المواطنين بواقع 58.3 % مقابل 41.7 % على التوالي.

طلبة الجامعات الحكومية والخاصة حسب الجنسية والجنس للعام الدراسي 2013/2012									20
القطاع	مواطنون			غير مواطنين			جملة		جملة
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	
حكومي	19,652	14,619	34,271	19,840	22,798	42,638	39,492	37,417	76,909
خاص	10,508	27,589	38,097	1,340	2,214	3,554	11,848	29,803	41,651
جملة	30,160	42,208	72,368	21,180	25,012	46,192	51,340	67,220	118,560

6.2 إحصاءات الزواج والطلاق :

يوضح شكل (38) أن عقود الزواج في زيادة مطردة منذ عام 2006، ويتناول جدول (21) عقود الزواج المسجلة لدى المحاكم حسب جنسية الزوجين، ومنه يتبين ارتفاع عدد عقود الزواج المسجلة منذ عام 2006 وحتى عام 2009، فيما شهدت انخفاضاً طفيفاً في الأعوام التالية وذلك سواءً أكان على المستوى الإجمالي، أم على مستوى جنسية الزوجين، وتوضح البيانات أنه خلال عام 2012 ارتفعت نسبة عقود زواج المواطنين من وافدات إلى 20.5 % من إجمالي عقود زواج المواطنين، مقابل 18.3 % عام 2006، وانخفضت عام 2012 نسبة عقود زواج الوافدات من مواطنين إلى 25.1 % من إجمالي عقود زواج الوافدات، مقابل 26.3 % عام 2006.

وبلغت نسبة عقود زواج المواطنات من وافدين 10.6 % من إجمالي عقود زواج المواطنات وذلك عام 2012، بينما بلغت عقود زواج الوافدين من مواطنات 5.5 % من إجمالي عقود زواج الوافدين في نفس السنة.

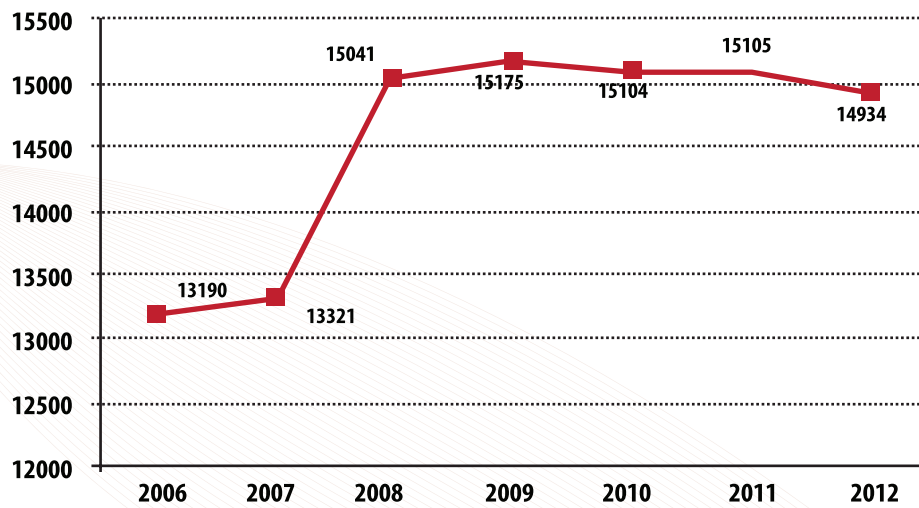
عقود الزواج المسجلة لدى المحاكم حسب جنسية الزوجين 2006-2012

21

جملة	جنسية الزوجين				السنة
	زوج غير مواطن		زوج مواطن		
	زوجة غير مواطنة	زوجة مواطنة	زوجة غير مواطنة	زوجة مواطنة	
13,190	4,244	663	1,512	6,771	2006
13,321	4,811	658	1,662	6,190	2007
15,041	5,040	716	1,844	7,441	2008
15,175	5,124	643	1,889	7,519	2009
15,104	5,016	737	1798	7,553	2010
15,105	5,205	652	2,009	7,239	2011
14,934	5,357	824	1,791	6,962	2012

شكل 37

عقود الزواج المسجلة لدى المحاكم 2006-2012



ويبين جدول (22) حالات الطلاق المسجلة لدى المحاكم منذ عام 2006، ومن الجدول يلاحظ ارتفاع عدد حالات الطلاق بصورة متزايدة منذ عام 2006 وحتى نهاية عام 2010، ويعود ذلك الارتفاع إلى الزيادة السريعة للسكان في الدولة خلال تلك الفترة.

22 حالات الطلاق المسجلة لدى المحاكم حسب جنسية الزوجين 2006- 2012

جملة	جنسية الزوجين				السنة
	زوج غير مواطن		زوج مواطن		
	زوجة غير مواطنة	زوجة مواطنة	زوجة غير مواطنة	زوجة مواطنة	
3,335	...	...	...	...	2006
3,761	1,380	129	672	1,580	2007
3855	1327	115	676	1737	2008
4,076	1,470	157	682	1,767	2009
4,194	1,561	145	693	1,795	2010
4,145	1,478	132	686	1,849	2011
3,901	1,417	133	647	1,704	2012

... غير متوفرة.

الفصل الثالث: الإحصاءات الزراعية والبيئية والطاقة

أظهرت البيانات الإحصائية أن المساحة المحصولية لعام 2012 بلغت 759.7 ألف دونم، أما الثروة الحيوانية في الدولة فقد شهدت تسجيل زيادة في أعداد الضأن والجمال عام 2012 مقارنة بعام 2011، وانخفاضاً في أعداد الماعز والأبقار لنفس فترة المقارنة، في حين سجلت الثروة السمكية انخفاضاً في الإنتاج بلغ 3.2 % نهاية عام 2012 مقارنة بمستواها نهاية عام 2011.

وأظهرت البيانات أن المصدر الرئيسي للمياه في دولة الإمارات العربية المتحدة هو المياه المزالة ملوحتها، حيث بلغ الإنتاج الإجمالي من المياه في الدولة عام 2012 حوالي 1,79 مليون متر مكعب.

1.3 إحصاءات الزراعة :

1.1.3 الإنتاج النباتي :

في إطار سياسة الدولة نحو المحافظة على الموارد المائية، تم تحقيق نجاح ملموس في هذا المجال، حيث تمكنت الدولة من تخفيض المساحات المزروعة بالمحاصيل المستنزفة للمياه، وتشير البيانات الإحصائية لعام 2012 إلى انخفاض المساحة المحصولية مقارنة بعام 2011 بنسبة 14.1 %. حيث بلغت المساحة المحصولية والتي تشمل المحاصيل الحقلية وأشجار الفاكهة والخضروات والأراضي المتروكة للراحة والمراعي المؤقتة (حسب تعريف منظمة FAO) في دولة الإمارات العربية المتحدة 759,674 دونماً عام 2012، بينما بلغت 884,744 دونماً عام 2011، وقد انخفضت المحاصيل الحقلية عام 2012 حيث بلغت 45,278 دونماً، ويأتي ذلك بسبب تقليص المساحات المزروعة بالمحاصيل العلفية والتي هي جزء من المحاصيل الحقلية وتعتبر مستنزفة للمياه.

مساحة وكمية وقيمة الإنتاج للمحاصيل الحقلية والخضروات وأشجار الفاكهة 2012- 2009

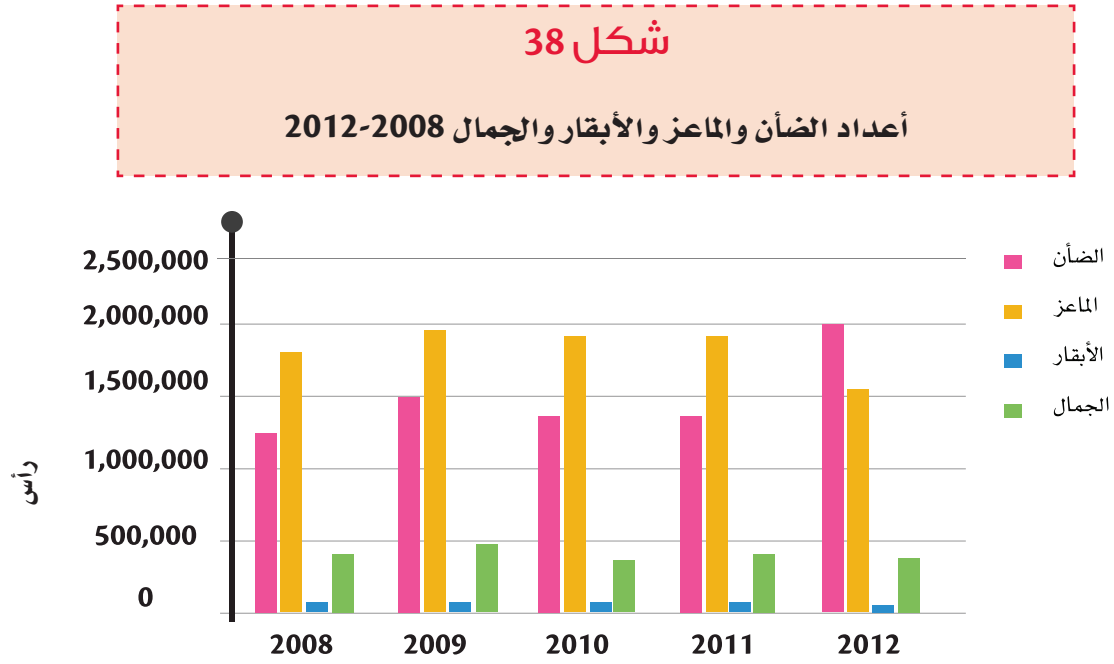
23

السنة	المحاصيل الحقلية			الخضروات			أشجار الفاكهة		
	المساحة (دونم)	الإنتاج (طن)	قيمة الإنتاج (ألف درهم)	المساحة (دونم)	الإنتاج (طن)	قيمة الإنتاج (ألف درهم)	المساحة (دونم)	الإنتاج (طن)	قيمة الإنتاج (ألف درهم)
2009	282,211	1,579,837	2,635,983	47,908	172,123	334,121	365,678	278,555	1,111,173
2010	295,461	1,664,003	2,606,319	50,254	151,861	309,160	416,721	296,082	1,082,014
2011	226,548	744,558	1,134,513	50,181	148,819	333,178	433,980	262,792	1,076,883
2012	45,278	183,704	405,705	47,661	155,604	363,995	391,806	229,396	1,164,064

المصدر: وزارة البيئة والمياه، مركز الإحصاء - أبوظبي.

2.1.3 الثروة الحيوانية :

تشير التقديرات الإحصائية إلى أن عام 2012 قد شهد زيادة في أعداد الضأن حيث قُدرت أعداد الضأن بـ 2,011,337 رأساً، أما الماعز فقد قدرت أعدادها بـ 1,569,623 رأساً، بانخفاض قدره 17 % عن عام 2011، وبالنسبة لأعداد الأبقار في المزارع التقليدية فقد قُدر عددها بـ 43,637 رأساً في عام 2012، بينما قدر عدد الجمال بـ 379,401 رأساً عام 2012 بزيادة قدرها 4 % عن عام 2011.



المزارع التجارية للدواجن والأبقار:

أظهرت نتائج مسح المزارع التجارية إلى ارتفاع قيمة إنتاج أبقار المزارع التجارية من حوالي 310 مليون درهم عام 2011 إلى حوالي 354 مليون درهم عام 2012 بزيادة مقدارها 14 %، أما كمية الإنتاج من الدجاج اللاحم فقد انخفضت من حوالي 53 ألف طن عام 2011، إلى حوالي 46 ألف طن، بانخفاض مقداره 13 %، بينما ارتفعت كمية إنتاج بيض المائدة في مزارع الدجاج البياض بنسبة 12 %، حيث سجلت 652.6 مليون بيضة في عام 2011، بينما سجلت 729 مليون بيضة عام 2012.

كمية الإنتاج في المزارع التجارية حسب المنتج 2012

24

المنتج	الوحدة	أبوظبي ¹	دبي	الإمارات الشمالية	المجموع
لحم دجاج	طن	17,100.0	14,658.3	14,125.3	45,883.6
بيض مائدة	مليون بيضة	203.1	206.4	319.5	729.0
حليب	طن	80,540.0	58,905.9	2,905.7	142,351.6
مواليد الأبقار	عدد	9,304	7,611	468	17,383
سماد عضوي	طن	104,921	33,020	21,447	159,388

المصدر: مسح المزارع التجارية / المركز الوطني للإحصاء.

1- مركز الإحصاء - أبوظبي.

الثروة السمكية :

أشارت النتائج إلى أن كمية الأسماك المصطادة، قد انخفضت عام 2012 بنسبة 3.2 % عن عام 2011، حيث بلغت 72,728 طناً 2012 ، بينما بلغت 75,147 طناً عام 2011، أما قيمة إنتاج الدولة من الأسماك، فقد بلغت 1,185 مليون درهم عام 2012، بانخفاض نسبته 11.3 % عن عام 2011، والتي بلغت 1,336.4 مليون

كمية وقيمة الأسماك التي تم صيدها حسب النوع 2009 - 2012

25

(الكمية: طن، القيمة: ألف درهم)

النوع	2009		2010		2011		2012	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
أسماك سطحية ومتوسطة	29,076	547,861	31,970	578,811	30,179	545,055	24,897	352,638
أسماك القاع	47,212	815,619	46,144	816,748	43,557	770,208	47,164	824,381
الرخويات والقشريات	1,417	23,802	1,496	25,030	1,411	21,165	667	7,977
المجموع	77,705	1,387,282	79,610	1,420,589	75,147	1,336,428	72,728	1,184,996

المصدر: وزارة البيئة والمياه.

3.1.3 التجارة الخارجية للسلع الزراعية:

بلغت كمية واردات الدولة لبعض السلع الزراعية 11.4 مليون طن عام 2011، مقابل 9.7 مليون طن عام 2010، أي بزيادة مقدارها 17.5 %، وكانت الزيادة واضحة في كمية المنتجات النباتية، حيث بلغت نسبة الزيادة 19.8 %، حيث ارتفعت كمية الواردات من المنتجات النباتية من 7.37 مليون طن عام 2010 إلى 8.83 مليون طن عام 2011، أما فيما يتعلق بقيمة هذه الواردات فقد زادت بنسبة مقدارها 25 %، حيث بلغت قيمة الواردات 38,427 مليون درهم عام 2011، مقابل 30,666 مليون درهم عام 2010 .

أما الصادرات لبعض السلع الزراعية فقد بلغت كميتها 1,376.5 ألف طن عام 2011، مقابل 979 ألف طن عام 2010، أي بزيادة مقدارها 40.6 %، وقد كانت الزيادة واضحة في كمية الشحوم والدهون والزيوت النباتية، حيث بلغت نسبة الزيادة 200 %، أما قيمة هذه الصادرات من هذه السلع ، فقد بلغت 4,813.8 مليون درهم عام 2011، مقابل 2,908.1 مليون درهم عام 2010، بزيادة مقدارها 65 % عن عام 2010.

وتشير البيانات إلى أن كمية المعاد تصديره من الدولة من بعض السلع الزراعية بلغت 1,641.8 ألف طن عام 2011، مقابل 1,640.5 ألف طن عام 2010، أي بزيادة مقدارها 0.08 % . أما قيمة المعاد تصديره من هذه السلع فقد بلغت 5,806 مليون درهم عام 2011، مقابل 5,765.6 مليون درهم عام 2010، بزيادة مقدارها 0.7 % عن عام 2010.

كمية وقيمة الواردات والصادرات والمعاد تصديره من بعض السلع الزراعية 2011

(الكمية: طن، القيمة: ألف درهم)

المعاد تصديره		الصادرات		الواردات		النوع
القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	
487,403	54,844	1,180,434	87,059	11,258,013	1,184,080	حيوانات حية ومنتجات حيوانية (المجموع)
4,667,029	1,471,876	383,543	164,431	21,112,031	8,831,159	منتجات نباتية (المجموع)
108,050	41,394	1,705,028	354,002	3,173,951	618,137	شحوم ودهون وزيوت حيوانية أو نباتية (المجموع)
519,488	65,262	1,442,609	738,769	2,719,371	648,629	صناعة غذائية (المجموع)
24,023	8,397	102,139	32,232	163,537	73,210	منتجات الصناعات الكيماوية أو الصناعات المرتبطة بها (المجموع)
5,805,992.4	1,641,772.5	4,813,753.9	1,376,492.7	38,426,903.5	11,355,214.8	المجموع

2.3 إحصاءات البيئة :

1.2.3 عناصر المناخ :

تشير بيانات المركز الوطني للأرصاد الجوية والزلازل عام 2013، أن أعلى متوسط درجة حرارة عظمى في الدولة كانت في محطة مطار العين في شهر يوليو، وبلغ 44.9 م°، بينما أدنى متوسط لدرجة الحرارة الصغرى سجل في محطة مطار رأس الخيمة في شهر يناير، وبلغ 12.4 م°، وأعلى متوسط للرطوبة النسبية العظمى كان في شهر فبراير في محطة أم القيوين وبلغ 95 %، أما أدنى متوسط للرطوبة النسبية الصغرى فقد سجل في محطة مطار العين وبلغ 14 % في شهر يونيو.

أما بالنسبة لكمية الأمطار الهاطلة على الدولة، فقد سجلت محطة مطار الفجيرة أعلى كمية، حيث بلغ مجموع الأمطار الهاطلة حوالي 123 ملم، أما عدد الأيام الماطرة في الدولة فبلغ 145 يوم بكميات أمطار بسيطة جداً، كان أعلاها في شهر نوفمبر وسجلت في محطة مطار الفجيرة وبلغت حوالي 54 ملم.

متوسط درجات الحرارة السنوية العظمى والصغرى (م) حسب الشهر ومحطة
الأرصاد 2013

27

الشهر												المحطة
يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	
14.0	14.6	17.4	22.6	24.4	26.6	31.1	31.4	28.9	24.7	20.6	16.4	مطار أبوظبي
25.3	26.5	30.4	34.2	37.6	38.4	42.6	42.6	40.1	35.4	31.0	25.9	العظمى
13.2	14.1	17.2	22.2	24.2	26.6	30.8	31.3	27.8	23.3	19.6	14.8	مطار العين
25.0	27.5	31.6	34.1	39.4	42.5	44.9	42.7	40.7	36.8	30.0	26.1	العظمى
16.6	17.2	19.6	23.9	25.8	28.4	32.6	32.5	30.2	26.6	22.4	18.2	مطار دبي
25.1	26.5	29.6	33.9	36.5	38.5	42.4	41.8	39.4	35.2	30.8	26.3	العظمى
12.8	14.4	16.7	21.6	24.0	27.2	31.0	30.8	27.9	24.0	19.5	15.4	مطار الشارقة
25.5	27.2	30.8	34.7	38.1	40.5	43.5	42.6	40.5	36.5	31.1	26.6	العظمى
...	...	...	...	...	...	32.0	31.8	29.9	26.6	21.9	18.3	محطة عجمان
...	...	...	...	...	...	40.1	40.2	38.1	34.7	30.2	26.2	العظمى
12.8	13.6	16.0	20.7	22.9	26.1	29.6	29.8	26.4	23.1	18.9	14.9	محطة أم القيوين
24.6	26.0	29.3	32.9	36.2	37.8	41.2	40.9	38.8	34.6	29.6	25.8	العظمى
12.4	13.6	16.0	21.1	24.1	27.6	30.6	30.8	27.1	23.3	17.8	13.4	مطار رأس الخيمة
25.9	27.5	31.4	34.6	38.8	40.9	43.6	42.2	40.7	37.0	30.7	26.7	العظمى
17.5	18.3	20.4	24.9	28.1	30.6	30.2	29.9	29.2	27.3	21.7	18.7	مطار الفجيرة
24.7	26.2	28.8	33.3	37.2	36.7	34.7	34.3	34.7	34.2	29.0	26.8	العظمى

المصدر: المركز الوطني للأرصاد الجوية والزلازل.

... غير متوفر.

متوسط درجات الرطوبة النسبية المثوية العظمى والصغرى (%) حسب الشهر
ومحطة الأرصاد 2013

28

الشهر												المحطة
ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليو	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	
43	34	32	25	24	26	28	23	23	26	35	37	مطار أبوظبي
84	79	81	75	70	75	80	75	66	77	87	82	العظمى
31	31	19	17	19	15	14	15	23	19	25	31	مطار العين
82	73	78	64	54	58	67	60	60	69	85	81	العظمى
38	34	34	29	25	27	30	25	24	31	35	38	مطار دبي
73	71	74	68	63	64	73	66	65	76	80	78	العظمى
38	37	32	28	28	27	28	24	24	30	35	38	مطار الشارقة
84	81	82	74	69	67	76	70	72	83	89	87	العظمى
47	44	49	40	35	38	...	...	...	...	...	...	محطة عجمان
80	80	78	79	79	82	...	...	...	...	...	...	العظمى
73	76	84	79	71	66	66	64	63	66	73	64	محطة أم القيوين
93	92	94	93	90	89	90	89	90	93	95	92	العظمى
37	36	28	25	27	23	24	19	22	25	32	38	مطار رأس الخيمة
85	83	81	72	64	62	72	64	72	80	86	84	العظمى
38	46	36	45	63	62	42	26	34	34	39	45	مطار الفجيرة
69	76	72	75	86	86	81	69	73	74	71	72	العظمى

المصدر: المركز الوطني للأرصاد الجوية والزلازل.

... غير متوفر.

كمية الأمطار الهاطلة (بالمليمتر) وعدد الأيام الماطرة حسب الشهر ومحطة
الأرصاد 2013

29

الشهر													المحطة
يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المجموع	
0.0	2.6	0.6	12.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	15.6	0.0	31.1	مطار أبوظبي
0	2	2	9	2	0	0	1	0	0	4	0	20	
0.0	5.4	1.4	17.9	0.0	0.0	19.4	2.6	5.4	0.0	29.2	0.0	81.3	مطار العين
1	1	2	9	1	0	2	5	2	0	1	0	24	
0.0	2.8	0.0	15.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	25.6	11.0	55.1	مطار دبي
1	2	1	6	0	0	0	1	0	0	5	2	18	
0.0	2.4	0.0	11.2	0.0	0.0	0.0	0.6	0.0	0.0	43.4	28.2	85.9	مطار الشارقة
1	2	3	6	1	0	0	2	1	0	5	2	23	
...	...	...	5.6	0.0	0.0	0.0	0.8	0.0	0.0	0.0	12.0	18.4	محطة عجمان
...	...	...	3	0	0	0	1	0	0	0	1	5	
2.4	0.8	0.0	13.4	0.0	0.0	0.0	1.0	0.0	0.0	41.8	2.2	61.6	محطة أم القيوين
1	2	0	2	0	0	0	1	0	0	5	2	13	
0.7	0.9	3.9	21.8	0.0	0.0	0.0	5.2	0.0	0.0	14.7	1.5	48.7	مطار رأس الخيمة
1	1	2	4	0	0	0	2	0	0	3	2	16	
0.0	1.3	1.5	33.2	19.6	0.0	0.3	0.0	0.0	2.3	53.7	10.8	122.7	مطار الفجيرة
0	1	2	7	1	0	1	1	0	1	9	3	26	

المصدر: المركز الوطني للأرصاد الجوية والزلازل.

... غير متوفر.

2.2.3 إنتاج واستخدام المياه:

تعتبر المياه من الموارد الطبيعية ذات الندرة الشديدة بشكل عام، وتتكون الموارد المائية في الدولة من موردين رئيسيين، هما:

1. الموارد التقليدية للمياه العذبة: ومصدرها الرئيسي هو المياه الجوفية، والتي تجري تغذيتها بشكل رئيسي من خلال الأمطار الهاطلة سنوياً.

2. الموارد غير التقليدية: حيث تعتبر المورد الرئيسي للمياه في الإمارات ومصادر المياه الرئيسية من المياه المزالة ملوحتها والمياه العادمة المعالجة.

المياه الجوفية والمياه المزالة ملوحتها (المياه العذبة):

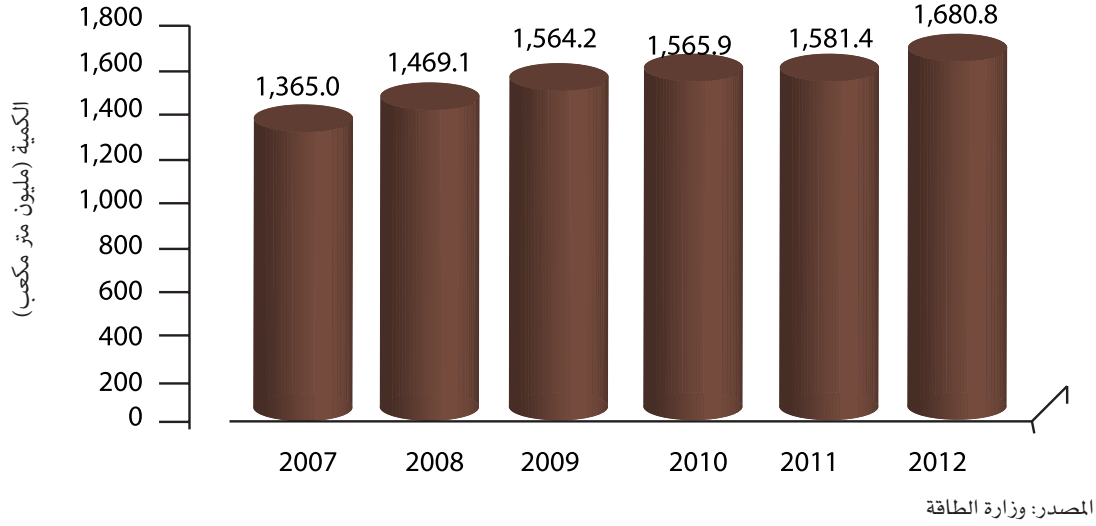
تقدر كمية المياه الجوفية المتوفرة في الدولة بحوالي 583 كم³ (كل كم³ يساوي مليار متر مكعب)، وقدرت كمية المياه العذبة منها بنحو 20 كم³، وتشكل ما نسبته 3 % من إجمالي المياه الجوفية الموجودة في الدولة، وينبغي الإشارة إلى أنه نتيجة الزيادة الكبيرة في الطلب على المياه، ومحدودية الموارد المائية من المصادر التقليدية، فإن الاستجابة كانت بزيادة إنتاج المياه من المصادر غير التقليدية، وخاصة المياه المزالة ملوحتها من محطات تحلية المياه، سواءً من مياه الخليج أو مياه الآبار، وازدادت كمية المياه المنتجة في عام 2012 حيث وصلت إلى حوالي 1,790 مليون متر مكعب، وبزيادته بلغت 4.5 % عن إنتاج المياه العذبة عام 2011، وبلغت الزيادة في إنتاج المياه بين عامي 2007 و 2012 حوالي 18 %، وبمعدل زيادة سنوية حوالي 3.4 %.

استخدام المياه (العذبة):

ازداد استخدام المياه التي يتم التوريد بها عبر الشبكات العامة من هيئات إنتاج المياه في الدولة بحوالي 23 % خلال الفترة 2007-2012، وشكل الاستخدام في إمارتي أبوظبي ودبي ما نسبته حوالي 86 % من إجمالي المياه المستخدمة عام 2012، وترتبط الزيادة في استخدام المياه بعاملين رئيسيين، هما النمو السكاني، والتغير في النمط الاستهلاكي نتيجة التحضر وزيادة المشاريع الاقتصادية المستخدمة للمياه، وبلغت نسبة الزيادة في عدد المشتركين في المياه بين عامي 2011 و 2012 حوالي 5 %.

شكل 39

كمية المياه المستخدمة 2012-2007



المياه العادمة المعالجة :

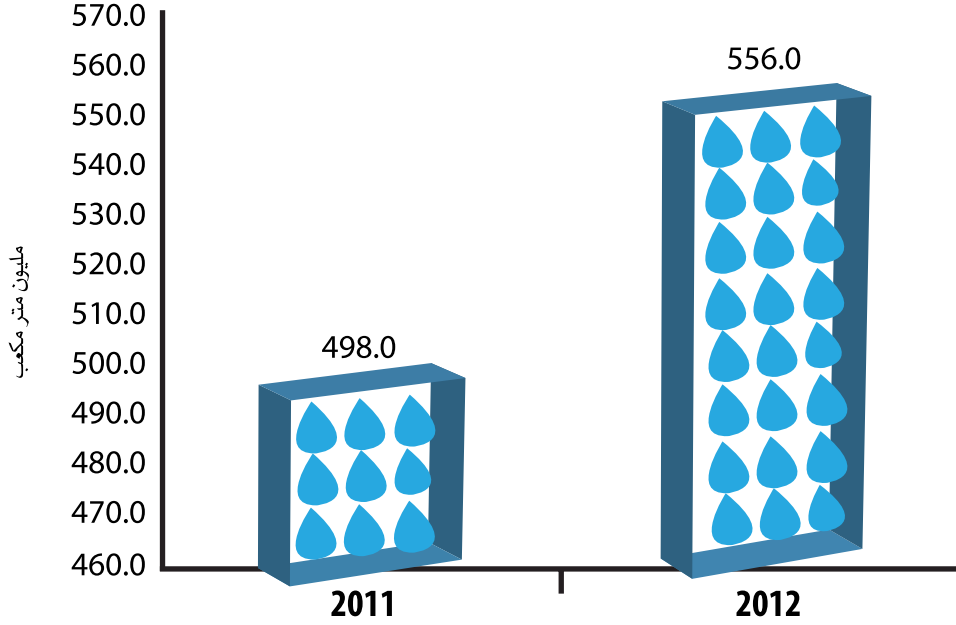
بلغت كمية المياه العادمة التي تم جمعها في محطات معالجة مياه الصرف الصحي الحكومية وشبه الحكومية عام 2012 في الدولة حوالي 576 مليون متر مكعب، وبزيادة بلغت حوالي 12 % عن عام 2011، وبلغت كمية المياه العادمة المعالجة حوالي 556 مليون متر مكعب، وبزيادة بلغت أيضاً حوالي 12 % مقارنةً بعام 2011.

وشكلت المياه العادمة المعالجة في إمارتي أبوظبي ودبي عام 2012 حوالي 81 % من مجموع المياه العادمة المعالجة، وساهمت إمارة الشارقة بنسبة 13 %، بينما ساهمت بقية الإمارات بنسبة 6 % فقط، علماً بأنه لا يوجد أي محطات لمعالجة المياه العادمة في إمارة أم القيوين.

وتم استخدام حوالي 56 % من المياه المعالجة في ري الحدائق العامة، وتجميل المناظر الطبيعية وبعض المزارع في الدولة، مما يعني أهمية الاستفادة من هذه المياه ذات الجودة العالية، حيث تم استخدام أساليب متقدمة في حوالي 94 % من محطات معالجة مياه الصرف الصحي في الدولة عام 2012.

شكل 40

كمية المياه العادمة المعالجة 2012-2011



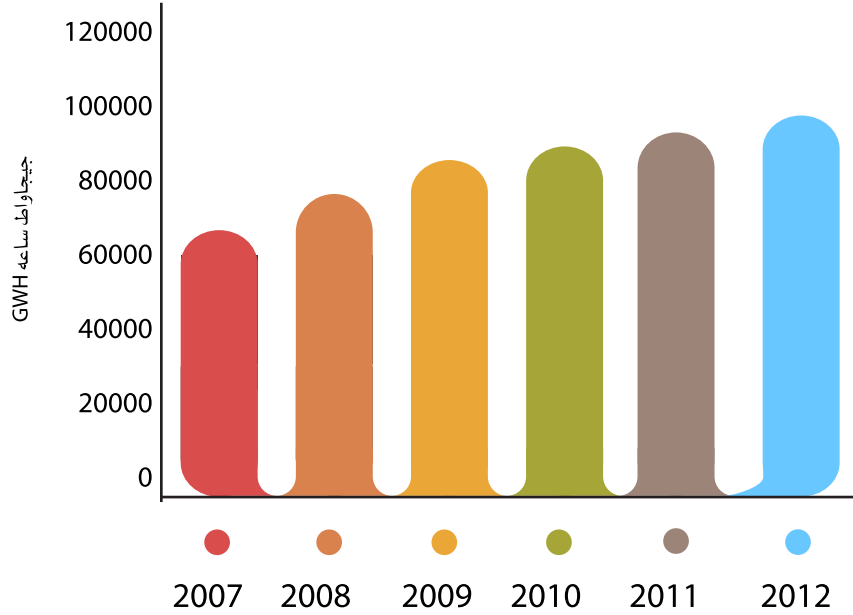
3.2.3 إنتاج واستهلاك الكهرباء:

زادت القدرة الإنتاجية لمحطات توليد الكهرباء عام 2012 بحوالي 54 % مقارنةً بعام 2007، وزادت بحوالي 4 % عن عام 2011، وقد بلغ إجمالي الكهرباء المولدة 106,222 جيغا واط ساعة في عام 2012، ويلاحظ أن إمارتي أبوظبي ودبي تنتجان معاً حوالي 93 % من مجموع الكهرباء المولدة، بينما تنتج بقية الإمارات 7 % من الإنتاج فقط.

وارتفعت كمية الكهرباء المستهلكة بنسبة 45 % عام 2012 مقارنةً بعام 2007، كما ارتفع استهلاك الكهرباء في عام 2012 بحوالي 6 % عن عام 2011، ويلاحظ في عام 2012 أن إمارة أبوظبي تستهلك حوالي 46 % من مجموع الكهرباء المستهلكة، مقابل مشاركتها بحوالي 59 % من الكهرباء المنتجة، أما إمارة دبي فتستهلك حوالي 35 % من إجمالي الكهرباء المستهلكة، وتنتج حوالي 34 % من إجمالي الكهرباء المنتجة، كما يلاحظ أن الفرق بين الكمية المنتجة والمستهلكة في الدولة عام 2012 يشكل حوالي 5 %. وترتبط الزيادة في استهلاك الكهرباء بعاملين رئيسيين، هما النمو السكاني، والتغير في النمط الاستهلاكي نتيجة التحضر وزيادة المشاريع، وقد بلغت نسبة الزيادة في استهلاك الكهرباء وعدد المشتركين بين عامي 2011 و2012 حوالي 6 %.

شكل 41

إجمالي استهلاك الكهرباء 2012-2007



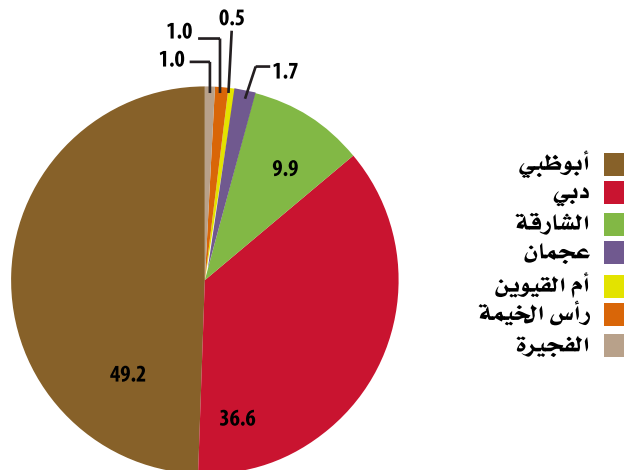
المصدر: وزارة الطاقة

4.2.3 النفايات:

بلغت كمية النفايات المجمعة من مختلف التجمعات في الدولة خلال عام 2012 حوالي 26,167 ألف طن، وتعتبر هذه الكمية كبيرة بشكل عام، وقد يعود السبب في ذلك إلى نشاط الأبنية والإنشاءات، التي تنتج كميات كبيرة من المخلفات، خاصة في إمارتي أبوظبي ودبي، حيث شكلت النفايات المجمعة منهما معا حوالي 86 % من إجمالي النفايات المجمعة في الدولة.

شكل 42

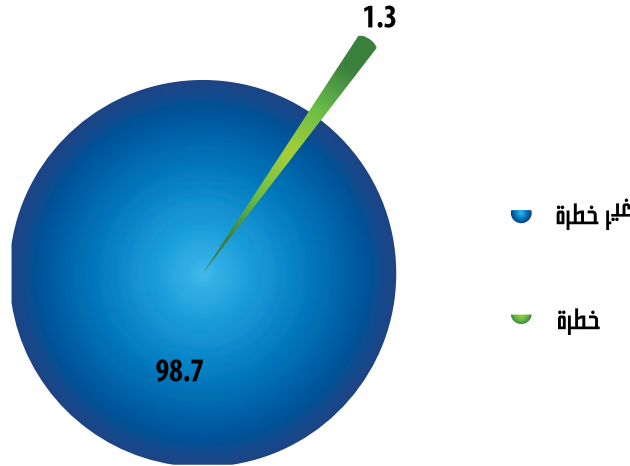
التوزيع النسبي للنفايات المجمعة في الدولة حسب الإمارة 2012



من جانب آخر تشير البيانات إلى أن النفايات المجمعة في الدولة ليست من الأنواع الخطرة، حيث تشكل ما نسبته 98.7 %، بينما تشكل النفايات الخطرة ما نسبته 1.3 %.

شكل 43

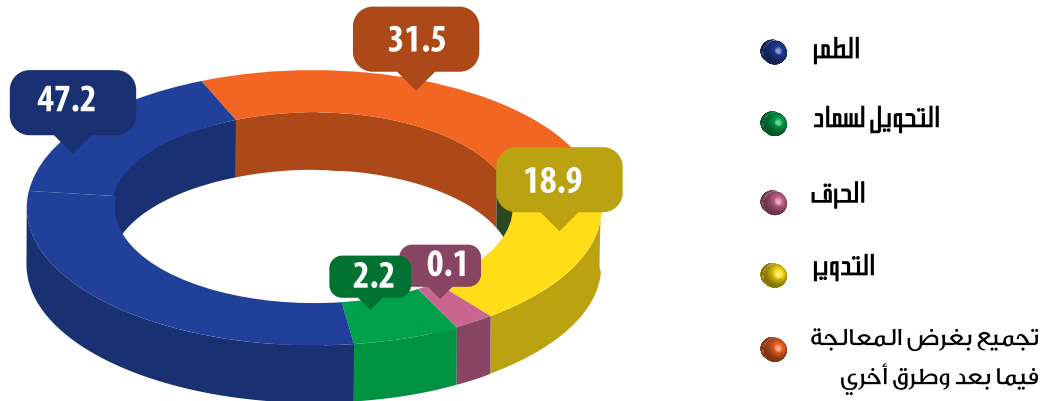
التوزيع النسبي للنفايات المجمعة في الدولة حسب النوع 2012



ويتم التخلص من النفايات في الدولة بطرق آمنة، حيث يستخدم أسلوب الطمر لحوالي 47 % من النفايات غير الخطرة، ويتم استرجاع 21 % من النفايات بواسطة التدوير والتحويل لسماد من النفايات غير الخطرة المجمعة، ويتوزع الباقي على تجميع للنفايات بغرض المعالجة بطرق أخرى آمنة، ومن الممكن في المستقبل استخدام النفايات بغرض توليد الطاقة، مما يقلل من أضرار النفايات، ويوفر الطاقة بكلفة قليلة.

شكل 44

التوزيع النسبي لكمية النفايات المجمعة غير الخطرة في الدولة حسب أسلوب التخلص 2012

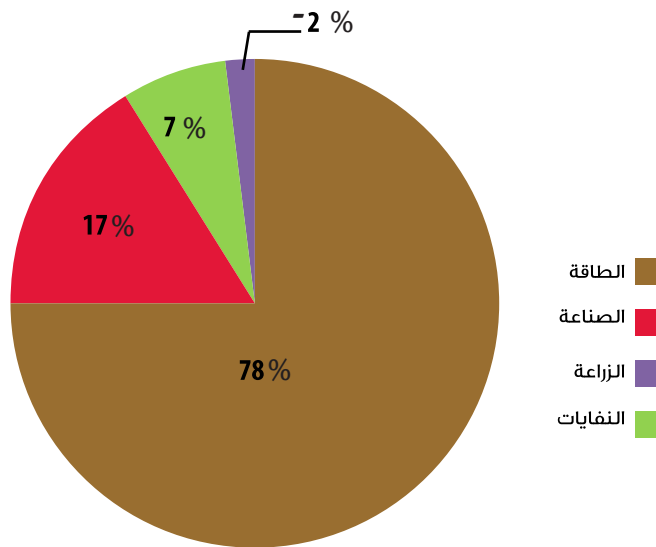


5.2.3 نوعية الهواء:

1. أظهرت نتائج رصد ملوثات الهواء الغازية في عام 2012 (مثل ثاني أكسيد الكبريت وثاني أكسيد النيتروجين وأول أكسيد الكربون والأوزون الأرضي) التي يتم رصدها في محطات الرصد لجودة الهواء معدلات سنوية أقل بكثير من الحد الأقصى المسموح به في جميع محطات الرصد العاملة في الدولة، وتجدر الإشارة أن بعض المحطات في الدولة لا تقوم برصد جميع الملوثات الغازية.
2. أظهرت نتائج رصد الأتربة المستنشقة (الجسيمات العالقة) تجاوز متوسط تركيز الأتربة المستنشقة (PM10) للحدود المسموح بها في أغلب محطات الدولة، وخلال جميع الفترات الزمنية المرصودة، وذلك بسبب الطبيعة الجغرافية للدولة.
3. بلغ صافي كمية الانبعاثات الكلية من الغازات الدفيئة كمكافئ ثاني أكسيد الكربون 172.8 مليون طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2012، بينما بلغت 119.9 مليون طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2000 أي بزيادة مقدارها 44 %، وفي عام 2005 بلغت 161.1 مليون طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون وبلغت الزيادة 7.3 % فقط في عام 2012 عن عام 2005، وتظهر النتائج أن قطاع الطاقة هو المسبب في انبعاث 78 % من هذه الغازات.

شكل 45

التوزيع النسبي لمكافئ ثاني أكسيد الكربون لانبعاثات الغازات الدفيئة حسب المصدر
2012



6.2.3 المحميات الطبيعية:

بلغ عدد المحميات المعلنة بشكل رسمي 21 محمية في عام 2012، وتبلغ مساحتها الإجمالية 5037.7 كم². وبلغ عدد المحميات البرية منها 12 محمية، والبحرية 9 محميات، وقد سجلت إمارة الشارقة العدد الأكبر في عدد المحميات الطبيعية، إذ بلغ عددها 9 محميات. وتشكل مساحة المحميات الطبيعية الكلية حوالي 7.1 %، ومساحة المحميات البحرية حوالي 6.8 %، أما المحميات البرية فحوالي 0.3 % من مساحة الدولة، وساهمت إمارة أبوظبي في معظم مساحة المحميات، فشكلت مساحة المحميات في إمارة أبوظبي ما نسبته 94 % من إجمالي مساحة المحميات في الدولة.

شكل 46

توزيع مساحات المحميات الطبيعية في الدولة حسب الإمارة 2012

